جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جهاز الاشراف والتقويم العلمي

قسم ضمان الجودة والتقويم الأكاديمي

المجلس الوطني لاعتماد كليات القانون في العراق

تقرير التقييم الذاتي لمعايير الاعتماد البرامجي

جامعة شط العرب-كلية القانون

العراق-البصرة-قرب بريد الاندلس

www.sa-uc.org

shatt_alarab_college@sa-uc.org

اللجنة المكلفة بإعداد التقرير

بناء على الأمر الإداري ذي العدد ٥٣١ في ٢٠٢٥/٩/٩ تم تشكيل لجنة لإنجاز متطلبات الاعتماد البرامجي والتي تتولى من بين مهامها اعداد تقرير التقييم الذاتي وهي تتكون من التدريسيين ادناه:

١-أ.م.د ماجد سلمان حسين	رئيسا
٢-أ.م.د حسين محمد عبد الحسين	عضوا
٣-م.د يوسف سامي يوسف	عضوا
٤-م.د صفاء عادل سامي	عضوا

الاشراف العام

أ. د علي حسين منهل

عميد الكلية

جدول المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
١	صفحة العنوان	-
٢	جدول المحتويات	-
٣	مقدمة عامة	١
٤	بيانات وصفية عن الكلية	٥-٢
٥	معايير الاعتماد لبرامج تعليم القانون	٣١-٦
٦	تحليل SWAT	٤٧-٣٢
٧	جدول استيفاء المواصفات	٧٧-٤٨
٨	خطة التحسين والتطوير	٨٠-٧٨
٩	الملاحظات العامة	٨١

مقدمة عامة

مفهوم التقييم الذاتي بشكل عام: ان التقييم الذاتي هو أحد الأساليب المتبعة في تقييم جودة أداء المؤسسة الجامعية ويقوم به قسم ضمان الجودة في المؤسسة على ضوء الضوابط والشروط المحددة، ويمكن ان يكون التقييم الذاتي لشعبة ووحدة إدارية، أو لقسم علمي أو منهج دراسي معين أو المؤسسة التعليمية بأكملها (جامعة أو كلية).

ان الدراسة الذاتية للكلية تعتبر جزءاً مهما من إجراءات ضمان الجودة، إذ تهدف الى ما هو قائم في الكلية وتقييمه وتحسينه وليس التعريف به فقط، إذ ينظر للدراسة الذاتية كعملية تهدف الى ما يأتي:

١- تحليل المصادر المتاحة للكلية.

٢- إظهار الانجازات التي حققها الطلبة على صعيد البرامج الأكاديمية التي تقدمها الكلية ومدى ترجمتهم لأهداف هذه البرامج وغاياتها.

٣- تقييم العلاقة بين أنشطة وفعاليات الكلية وأغراضها.

٤- توفير أساس قوي وفعال لتخطيط الكلية وتحسينها.

٥- تحليل المصادر والإجراءات والخطط المؤسسية وفعالياتها في تحقيق رسالة الكلية وأهدافها.

٦- تقييم الانجازات التربوية للكلية وبنائها وعملياتها.

التقييم الذاتي في كلية القانون: تحرص كلية القانون في جامعة شط العرب على تطبيق معايير الاعتماد البرامجي وتوفير متطلباتها ويتضمن هذا التقرير معلومات عامة عن الكلية وانجازاتها وفريق العمل ومن ثم ملخص تقرير المطابقة.

البيانات الوصفية لكلية القانون-جامعة شط العرب

- **اسم الكلية:** كلية القانون-جامعة شط العرب
- **عنوان الكلية:** العراق-البصرة-دور الهندية-قرب بريد الاندلس

www.sa-uc.org
shatt_alarab_college@sa-uc.org

- **اسم عميد الكلية:** ا. د علي حسين منهل
- **عام التأسيس:** تأسس قسم القانون في كلية شط العرب الجامعة في سنة ١٩٩٣ وتم قبول الدفعة الأولى في السنة الدراسية ١٩٩٣-١٩٩٤. وفي سنة ٢٠٢٤ تم تحويل كلية شط العرب الجامعة الى **(جامعة شط العرب)** وتحويل قسم القانون الى **(كلية القانون).**

- **الملف التعريفي لكلية القانون-جامعة شط العرب:**

١-رؤية الكلية: تسعى كلية القانون للريادة والتميز في جودة التعليم وإنتاج المعرفة وتعزيز المهارات ودعم المواهب وخدمة المجتمع والتوجه لتعظيم موارد الجامعة ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

٢-رسالة الكلية واهدافها: تعمل الكلية بإدارتها وكادرها التدريسي وموظفيها لتعزيز جودة التعليم ومواكبة الحداثة والتطور في العلوم والتكنولوجيا لإنتاج الفكر والتأصيل المعرفي والريادة والإبداع ليكون المتخرجون منها مؤهلين بالمهارات والمواهب اللازمة لمتطلبات سوق العمل والمشاركة المجتمعية الفعالة مع منظومة بحوث رصينة والاسهام في التنمية المستدامة والحصول على ترتيب متميز بين الجامعات العراقية والإقليمية والتصنيفات العالمية.

ومن أجل ذلك تقوم كلية القانون بجميع المهام العلمية والتربوية، كما تمارس إعداد بحوث علمية وإصدار الكتب المنهجية والمساعدة، والأشراف على الطلبة، والتقويم العلمي للرسائل والاطروحات والأبحاث، وكذلك المشاركة في المؤتمرات العلمية والندوات وورش التدريب وخدمة المجتمع.

- **الدرجة الأكاديمية التي تمنحها الكلية:** تمنح الكلية درجة البكالوريوس في القانون.
- **الأقسام والفروع العلمية:** يدرس الطالب في الكلية القانون بفرعيه العام والخاص.
- **عدد الطلاب الحاليين:** بلغ عدد طلاب الكلية في سنة 2025-2026 (684) طالبا للدراستين الصباحية والمسائية.
- **عدد الخريجين:** بدأت الدراسة في الكلية في السنة الدراسية ١٩٩٣-١٩٩٤ وتم تخريج الدفعة الأولى في سنة ١٩٩٦-١٩٩٧ وفيما يأتي جدولا يبين اعداد الخريجين:

الدورة	العام الدراسي	عدد الخريجين (صباحي) +(مسائي)		الدورة	العام الدراسي	عدد الخريجين (صباحي) +(مسائي)
١	١٩٩٦-١٩٩٧	١١٣ (صباحي فقط)		١٦	٢٠١١-٢٠١٢	١٠٧+٧١
٢	١٩٩٧-١٩٩٨	١٢٤ (صباحي فقط)		١٧	٢٠١٢-٢٠١٣	٨٨+٦٣
٣	١٩٩٨-١٩٩٩	١٢٧ (صباحي فقط)		١٨	٢٠١٣-٢٠١٤	١٢٠+٢١٠
٤	١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٠+٩٤		١٩	٢٠١٤-٢٠١٥	٨١+٨٦
٥	٢٠٠٠-٢٠٠١	٤٩+٥٠		٢٠	٢٠١٥-٢٠١٦	٧١+٩٥
٦	٢٠٠١-٢٠٠٢	٦١+٥٧		٢١	٢٠١٦-٢٠١٧	٨٧+٨٤
٧	٢٠٠٢-٢٠٠٣	٥٦+٦٢		٢٢	٢٠١٧-٢٠١٨	٦٩+١٢٣
٨	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٦٥+٥٨		٢٣	٢٠١٨-٢٠١٩	٨٣+٩١
٩	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣٩+٢٩		٢٤	٢٠١٩-٢٠٢٠	٥٦+٩٩
١٠	٢٠٠٥-٢٠٠٦	١		٢٥	٢٠٢٠-٢٠٢١	١٣٢+١٤٤
١١	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٣٥+٣٦		٢٦	٢٠٢١-٢٠٢٢	٨٠+١٢٧
١٢	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٥٩+٣٢		٢٧	٢٠٢٢-٢٠٢٣	٤٥+١١٩
١٣	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٨٢+٣٥		٢٨	٢٠٢٣-٢٠٢٤	١٣٨+٩٠
١٤	٢٠٠٩-٢٠١٠	١٠٣+٧١		**29**	**2024-2025**	
١٥	٢٠١٠-٢٠١١	٩٥+٨٢				

- **عدد أعضاء هيئة التدريس والموظفين:**

١-عدد أعضاء هيئة التدريس: 21

٢-عدد الموظفين: ٣

قائمة بأسماء تدريسيي كلية القانون للسنة الدراسية 2025-2026

ت	التدريسي	اللقب العلمي	الاختصاص	الشهادة
1	علي حسين منهل	استاذ	قانون خاص	دكتوراه
2	جاسم خريبط خلف	استاذ	قانون عام	دكتوراه
٣	حسن حماد الحماد	استاذ	قانون عام	دكتوراه
٤	تيسير احميد عبل	استاذ	فقه اسلامي	دكتوراه
٥	حسين محمد عبد الحسين	استاذ مساعد	لغة انكليزية	دكتوراه
٦	ماجد سلمان حسين	استاذ مساعد	قانون عام	دكتوراه
٧	صفاء عادل سامي	مدرس	قانون عام	دكتوراه
٨	عبد الحسين برغش عبدالله	استاذ مساعد	لغة عربية	دكتوراه
٩	سجاد صادق الهيد	استاذ مساعد	علوم اقتصادية	دكتوراه
١٠	زهير خريبط خلف	مدرس	قانون عام	دكتوراه
١١	رفعت حمود ثجيل	مدرس	قانون خاص	دكتوراه
١٢	يوسف سامي يوسف	مدرس	قانون خاص	دكتوراه
١٣	أكرم تحسين محمد	مدرس	قانون خاص	دكتوراه
١٤	علي كريم عبد	مدرس	قانون خاص	دكتوراه
١٥	سارة مؤيد سليم	مدرس مساعد	قانون عام	ماجستير
١٦	زينب حيدر هاشم	مدرس مساعد	قانون خاص	ماجستير
١٧	جواد كاظم	مدرس مساعد	حاسوب	ماجستير
١٨	م.م علي زيدان قاسم	مدرس مساعد	قانون عام	ماجستير
19	م.م مروة عبد الكريم	مرس مساعد	قانون عام	ماجستير
٢٠	م.م حسين بصيو	مدرس مساعد	قانون خاص	ماجستير
٢١	م.م امير عباس صابر	مدرس مساعد	قانون خاص	ماجستير

قائمة بأسماء الموظفين في كلية القانون

ت	الاسم	الوظيفة	الشهادة
١	علي دفار عويد	مساعد باحث	بكلوريوس
٢	مؤمل حيدر نجف	مساعد باحث	بكلوريوس
٣	محمد عبد علي	خدمات	ابتدائية

معايير الاعتماد لبرامج تعليم القانون

ان الاعتماد لبرامج تعليم القانون يتكون من (ستة) معايير يتضمن كل منها عددا من العناصر التي تقاس بمجموعة مؤشرات، وقد وضعها المجلس الوطني لاعتماد كليات القانون في العراق بحسب الدليل الاسترشادي للسياسات والاجراءات الخاصة بمنح الاعتماد البرامجي الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-جهاز الاشراف والتقويم العلمي-دائرة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي-قسم الاعتماد لسنة ٢٠٢٥. وكما في الجدول العام ادناه:

ت	المعيار	عدد العناصر	عدد المؤشرات
١	التنظيم والادارة	٥	٢٠
٢	برنامج التعليم القانوني	٦	٣٥
٣	أعضاء الهيئة التدريسية	٤	٢٢
٤	القبول وخدمات الطلبة	٤	٢٠
٥	المكتبات وموارد المعلومات	٢	١٦
٦	المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات	٢	١٥

وفيما يأتي عرض عام مفصل لهذه المعايير وعناصرها ومؤشراتها بحسب ما ورد في الدليل الاسترشادي للسياسات والإجراءات الخاصة بمنح الاعتماد البرامجي الصادر من المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في العراق سنة ٢٠٢٥، والتي سيتم اجراء التقييم بناء عليها.

المعيار الأول: التنظيم والإدارة

العنصر الأول: رؤية ورسالة وأهداف الكلية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	للبرنامج رؤية ورسالة وأهداف يتم نشرها وتحديثها بشكل دوري.				١
٢	يرتبط توجه رسالة البرنامج وأهدافه بجميع عملياته وانشطته، مثل التخطيط واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد وتطوير الخطة الدراسية.				١
٣	ترتبط اهداف البرنامج واحتياجات تنفيذه بخطط تشغيلية مناسبة ومتسقة مع خطط الكلية.				١
٤	يتابع المشرفون على البرنامج تحديد أهدافه من خلال مؤشرات أداء محددة، ويتخذون الإجراءات اللازمة لتحسينها.				١
٥	يتم مراجعة رسالة البرنامج وأهدافه بشكل دوري، بالاعتماد على مشاركة المستفيدين، ويتم تطويرها استنادا الى ذلك.				١

العنصر الثاني: حوكمة كلية القانون

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	مجلس الكلية واللجان العلمية تكون مسؤولة عن تنفيذ وإدارة برنامج التعليم القانوني لكلية القانون بما في ذلك المناهج الدراسية وطرائق				٢

	التدريس والتقييم وسياسات وإجراءات القبول والمعايير الأكاديمية.				
٢	تتولى عمادة الكلية مسؤولية اختيار أعضاء هيئة التدريس والاحتفاظ بهم وترقيتهم وتثبيتهم.				١
٣	يتولى مجلس الكلية تحديد السياسة التعليمية.				١
٤	توافر سياسة تعليمية متوافقة مع القانون الوطني.				١
٥	تعتمد كلية القانون المعايير الاكاديمية السليمة ونشرها والالتزام بها، بما في ذلك تلك الخاصة بالحضور المنتظم للمحاضرات، وحسن السيرة والسلوك، والنزاهة الأكاديمية ومتطلبات التخرج، والفصل من الدراسة.				٢
٦	يوجد موقع إلكتروني للكلية يتضمن المعلومات التالية: (١) بيانات القبول؛ (٢) الرسوم الدراسية وتكاليف المعيشة والمساعدات المالية؛ (٣) المنح الدراسية المشروطة؛ (٤) بيانات التسجيل، بما في ذلك التسجيل الأكاديمي الجديد والنقل؛ (٥) عدد أعضاء هيئة التدريس المتفرغين وغير المتفرغين وأمناء المكتبات المحترفين والإداريين؛ (٦) احجام الصفوف الدراسية لمقررات السنة الأولى والصفوف العليا؛ عدد الندوات والمناهج				١

	الدراسية المتاحة (٧) نتائج التوظيف.				
٧	تنشر الكلية على موقعها الإلكتروني، بطريقة مقروءة وشاملة، عن المعلومات التالية على أساس حالي. (١) وصف البرنامج الأكاديمي والتقويم الأكاديمي والمتطلبات الأكاديمية؛ و (٢) السياسات المتعلقة بمعادلة الوحدات (المقاصة العلمية) الدراسية المكتسبة في مؤسسة أخرى للتعليم العالي. يجب أن تتضمن سياسات معادلة الوحدات الدراسية في كلية القانون.				١
٨	تحتفظ كلية القانون بمكتبة قانونية تقوم بما يلي: (١) توفر الدعم من خلال الخبرة والموارد والخدمات الكافية لتمكين كلية القانون من تنفيذ برنامجها للتعليم القانوني، وإنجاز مهمتها، ودعم المنح الدراسية والبحوث؛ (٢) تطور وتحافظ على علاقة مباشرة ومستنيرة ومتجاوبة مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة وإدارة الكلية؛ (٣) العمل مع عمادة الكلية، والمشاركة في عملية تخطيط وتقييم منتظمة، بما في ذلك تقييم فعالية المكتبة في تحقيق رسالتها وتحقيق أهدافها المحددة؛ و (٤) متابعة التطورات التكنولوجية وغيرها من التطورات التي تؤثر				١

	على دعم المكتبة لبرنامج التعليم القانوني في الكلية وتطبيقها.				
٩	توفر الكلية على أساس ثابت موارد مالية كافية لمكتبة القانون لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها في دعم الكلية وتحقيق أهدافها المحددة.				١

العنصر الثالث: عدم التمييز وتكافؤ الفرص

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	عدم التمييز وتكافؤ الفرص في التعليم القانوني، المساواة في التعليم، وقبول الطلبة يتم على أساس مبادئ الكلية الراسخة القائمة على تكافؤ الفرص وعدم التمييز على أساس العرق واللون والدين والأصل القومي والجنس.				١

العنصر الرابع: التنوع والشمول

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	الالتزام بالتنوع والشمول من خلال توفير الفرص لدراسة القانون والتهيئة الممارسة المهن القانونية للفئات كافة، سيما الأقليات العرقية والاثنية، والالتزام بوجود هيئة طلابية متنوعة فيما يتعلق بالجنس والعرق والدين.				٠,٥
٢	وجود هيئة طلابية متنوعة الفئات من ناحية العرق والجنس والدين.				٠,٥

٣	على كلية القانون الالتزام بالتنوع والشمول من خلال وجود أعضاء هيئة تدريس وموظفين متنوعين فيما يتعلق بالجنس والعرق والدين.				١

العنصر الخامس: الخدمات الخاصة للطلبة المقبولين ذوي الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة)

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	يتطلب ضمان تكافؤ الفرص للأفراد المقبولين ذوي الإعاقة (ذوي الهمم) من الكلية تزويد هؤلاء الطلبة بتسهيلات معقولة تتفق مع القانون المعمول به، على النحو الذي يقتضيه المعيار.				٠,٥
٢	تتبنى كلية القانون والسياسات والإجراءات المكتوبة لتقييم والتعامل مع طلبات الخدمات الخاصة المقدمة من الطلبة المقبولين ذوي الإعاقة (ذوي الهمم) وتقوم باعتمادها ونشرها.				٠,٥

المعيار الثاني: برنامج التعليم القانوني

العنصر الأول: أهداف برنامج التعليم القانوني

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تحافظ كلية القانون على برنامج متطور للتعليم القانوني يعد طلابها للقبول بعد التخرج والمشاركة الفعالة والأخلاقية والمسؤولة				١

	كأعضاء في مهنة المحاماة.				
٢	تقوم كلية القانون بإنشاء ونشر نتائج التعلم.				١
٣	تحديد الاهداف التعليمية لبرنامج التعليم القانوني والمهارات والمعرفة التي يهدف لتطويرها لدى الطلاب على ان تكون هذه الاهداف محددة وقابلة للقياس ومتوافقة مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع.				١

العنصر الثاني: مخرجات التعلم

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	معرفة القانون الموضوعي والقانون الإجرائي وفهمه.				١
٢	التحليل والاستدلال القانونيان، والبحث القانوني، وحل المشاكل، والتخاطب الكتابي والشفوي في السياق القانوني.				١
٣	ممارسة المسؤوليات المهنية والأخلاقية السليمة تجاه العملاء والنظام القانوني.				١
٤	المهارات المهنية الأخرى اللازمة للمشاركة الكفؤة والأخلاقية كعضو في مهنة المحاماة.				١
٥	يحدد البرنامج بدقة مخرجات التعلم المستهدفة، وبما يتوافق مع رسالته ويتناسب مع خصائص الخريجين، ويتم اعتمادها واعلانها، ويتم مراجعتها بشكل دوري.				١

٦	تتوافق مخرجات التعلم مع المعايير التخصصية ومتطلبات سوق العمل. تهدف هذه المخرجات الى تمكين الخريجين من اكتساب المؤهلات القانونية اللازمة للعمل في البيئة المحلية.				١
٧	يتبع البرنامج اليات وادوات مناسبة لقياس نواتج التعلم والتحقق من استيفائها وفقا لمستويات اداء وخطط تقييم محددة.				١

العنصر الثالث: المنهج الدراسي

تقوم كلية القانون بتقديم منهج يتطلب من كل طالب اكمال ما يلي على الأقل وبشكل مرض:

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	مقرر تعليمي واحد لا يقل عن ساعتين معتمدتين في المسؤولية المهنية يتضمن تعليمات جوهرية في قواعد السلوك المهني وقيم ومسؤوليات مهنة المحاماة وأعضائها.				١
٢	الخبرة الكتابية في اعداد التقارير القانونية وتليها خبرات كتابية لاعداد اللوائح والعرائض، وكلاهما تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس.				١
٣	دروس عملية على مدى سنوات الدراسة على شكل محاكم افتراضية محاكاة أو عيادة قانونية.				١
٤	توفر كلية القانون فرصا كبيرة للطلاب من أجل مشاركة الطلبة في الخدمات القانونية المجانية، بما في				١

	ذلك أنشطة الخدمة العامة المتعلقة بالقانون والعيادات القانونية.				
٥	تهدف الخطة الدراسية الى تحقيق اهداف برنامج التعلم القانوني وتطوير نتائجه التعليمية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، ويتم مراجعة المنهاج الدراسي بشكل دوري لضمان تحقيق التطورات الحديثة.				١
٦	ان تضمن الخطة الدراسية التوازن بين المتطلبات العامة ومتطلبات التخصص وتجمع بين النواحي النظرية والتطبيقية.				١
٧	مراعاة استخدام المنهجيات البحثية الحديثة في مجال البحث القانوني.				١
٨	تعزيز الدراسة التطبيقية والتحليلية والنقدية، فضلا عن المقارنة وفقا للمعايير العالمية المناظرة للبحث القانوني.				١
٩	تضمين مقرر تعليمي واحد لدراسة القوانين المقارنة بما يشمل المناهج القانونية الانكلوسكسونية واللاتينية والجرمانية والصينية.				١
١٠	يتم التركيز على فعاليات التدريب الصيفي والعيادات القانونية والمحاكم الافتراضية، وضمان الالتزام بها والاشراف عليها كدروس ميدانية، كما يتم مراقبة الالتزام بالمهام الموكلة لأعضاء الهيئة التدريسية وفقا لآليات محددة.				١

العنصر الرابع: الارشاد والدعم الأكاديمي

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقديم جلسات توجيه دورية للطلاب للتحدث حول اختيار المسار الأكاديمي وفهم الفرص المهنية، وتحديد أهداف الدراسة.				٠,٥
٢	تقديم جلسات توجيه وظيفي بتوفير الدعم في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسارات مهنية مستقبلية والاستعداد للتوظيف.				٠,٥

العنصر الخامس: تقييم الطالبة

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تستخدم كلية القانون طرق التقييم التدريجي عبر المراحل الدراسية والختامي في مناهجها الدراسية لقياس وتحسين تعلم الطلبة وتقديم ملاحظات ذات مغزى للطلاب.				٠,٥
٢	تقديم اختبارات وامتحانات منتظمة لقياس فهم الطلاب للمواضيع والمفاهيم القانونية.				٠,٥
٣	تقييم المشاركة الفعالة في الفصول الدراسية، والنقاشات الجماعية، وورش العمل وأثناء تدريبهم العملي في المحكمة أو المحكمة الافتراضية أو العيادة القانونية.				١
٤	استخدام تقنيات التقييم الابتكارية للمشاريع الرائدة المقدمة من الطلبة ضمن منافسات ومسابقات علمية.				١

العنصر السادس: ضمان جودة البرنامج

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	وجود سياسة واضحة وموثقة لضمان جودة برنامج التعليم القانوني في الكلية، وتحدد هذه السياسة المسؤوليات والاجراءات المتبعة لضمان التقييم والتحسين المستمر للبرنامج.				١
٢	وضوح المعايير والمقاييس التي يتم استخدامها لتقييم جودة برنامج التعليم القانوني، على ان تكون هذه المعايير محددة ومتوافقة مع متطلبات وتوجهات النقابات ومتطلبات سوق العمل.				١
٣	يقوم البرنامج بتحليل مؤشرات الاداء الرئيسة وبيانات التقويم سنويا ويستفاد منها في عمليات التخطيط والتطوير واتخاذ القرارات.				١
٤	وجود اليات داخلية لضمان جودة برنامج التعليم القانوني، مثل عمليات التقييم الذاتي والمراجعة الداخلية وتحليل البيانات وتقييم الاداء.				١
٥	وجود عملية دورية لمراجعة مناهج وموارد برنامج التعليم القانوني، يتم تقييم التحديثات المستمرة للمناهج وموارد التعليم للتأكد من مواكبتها للتطورات القانونية واحتياجات سوق العمل.				١
٦	تشارك هيئة التدريس والموظفون والطلبة في عمليات التخطيط				١

	وضمان الجودة وصنع القرار.				
٧	مشاركة اصحاب المصلحة: اجراء استطلاعات واستشارات لأصحاب المصلحة المختلفين، مثل القضاة ونقابة المحامين وخريجي البرنامج، للحصول على آراءهم حول جودة برنامج التعليم القانوني وتحسينه.				١
٨	ان يضم البرنامج العدد الكافي من اعضاء هيئة التدريس وبألقاب علمية عالية ومن كليات قانون مختلفة لدعم التدريس المقارن وفي جميع المراحل الدراسية، وتطبق اليات صارمة للتحقق من هذا الامر.				١

المعيار الثالث: أعضاء الهيئة التدريسية

العنصر الأول: أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	لدى كلية القانون هيئة تدريس تمكن مؤهلاتها وخبرتها الكلية من العمل وفقا للمعايير وتنفيذ برنامج التعليم القانوني الخاص بها بما يتناسب واعداد الطلبة.				١
٢	تمتلك الهيئة التدريسية درجة عالية من الكفاءة، كما يتضح من المؤهل الأكاديمي، والخبرة في التدريس أو الممارسة، وفعالية التدريس، والمنح الدراسية.				١

٣	تشمل هيئة التدريس اعضاء مهنيين ذوي خبرة ومهارة عملية في مجال البرنامج، بما في ذلك القضاة المتقاعدين والمحامين.				١
٤	تشارك هيئة التدريس ايضا في انشطة العيادة القانونية والشراكة المجتمعية وتعتبر مشاركتهم في هذه الانشطة أحد معايير تقييم ادائهم.				١
٥	يشارك اعضاء هيئة التدريس بفاعلية في الانشطة الاكاديمية والبحثية والانتاج العلمي، وتعد مشاركتهم في هذه الانشطة أحد معايير تقييم ادائهم.				١
٦	يتم تقييم اداء هيئة التدريس بانتظام وفقا المعايير محددة ومعلنة، وتقدم لهم التغذية الراجعة، ويستفاد من النتائج لتحسين الأداء.				١
٧	يتلقى اعضاء هيئة التدريس برامج في التطوير المهني والأكاديمي وفقا لخطة تلبي احتياجاتهم وتسهم في تطوير ادائهم.				١
٨	يتيح البرنامج تبادل الافكار وتقييم عملية التدريس الفعالة في كلية القانون ويتم ذلك بشكل دوري، ويشارك القضاة والمحامين والحقوقيين في هذه النقاشات.				١
٩	تتوافر لدى كلية القانون سياسة ثابتة ومعلنة تتعلق بالحرية الاكاديمية وحرية النقد للبرنامج، وتشمل التقييم السنوي الالكتروني لإدارة الكلية العليا والكادر التدريسي.				١

١٠	يتضمن البرنامج اليات لاختيار وتكريم الاستاذ المتميز وفقا لمعايير محددة مسبقا وتشمل جميع النشاطات التي يقوم بها خلال العام الدراسي.				١

العنصر الثاني: الدور التعليمي لأعضاء هيئة التدريس

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تكفل كلية القانون التدريس الفعال القائم على الاسس النظرية والعملية المتطورة وبمشاركة من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس.				١

العنصر الثالث: مسؤوليات هيئة التدريس

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقوم كلية القانون باعتماد السياسات المكتوبة ونشرها والالتزام بها فيما يتعلق بمسؤوليات أعضاء هيئة التدريس، وينبغي أن تتطلب السياسات ايفاء هيئة التدريس المتفرغة بهذه المسؤوليات الأساسية كهيئة تعليمية مسؤولة عن تنفيذ البرنامج.				١
٢	التدريس، والتحضير للفصول الدراسية والتواجد للتشاور مع الطلبة حول تلك الفصول، وتقييم أداء الطلبة في تلك الفصول، والبقاء على اطلاع دائم بالمواد التي يتم تدريسها.				١

٣	المشاركة في الإرشاد الأكاديمي، وخلق جو يمكن للطلبة وأعضاء هيئة التدريس التعبير عن الآراء وتبادل الأفكار، وتقييم تعلم الطلبة في الكلية.				١
٤	اشراك أعضاء هيئة التدريس في المنح الدراسية، على النحو المخطط لتطوير هيئة التدريس.				١
٥	خدمة الكلية والمجتمع الجامعي، بما في ذلك المشاركة في إدارة الكلية، وتطوير المناهج الدراسية، والمسؤوليات المؤسسية الأخرى الموضحة في المعايير.				١
٦	خدمة المهنة، بما في ذلك العمل مع القضاة والمحامين الممارسين لتحسين المهنة.				١
٧	خدمة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في الأنشطة المجانية.				١
٨	تقوم كلية القانون بتقييم دوري لمدى اضطلاع أعضاء هيئة التدريس بمسؤولياتها الأساسية بموجب سياسات الكلية ومساهمات كل عضو هيئة تدريس متفرغ للوفاء بالمسؤوليات الأساسية لأعضاء هيئة التدريس.				١

العنصر الرابع: البيئة المهنية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	لدى كلية القانون سياسة ثابتة ومعلنة فيما يتعلق بالحرية				١

	والمشاركة الأكاديمية.				
٢	توفر كلية القانون لأعضاء هيئة التدريس شكلا من أشكال الاستقرار الوظيفي سواء التعيين أو العقود لفترات زمنية معقولة. ومع ذلك، لا يمنع هذا المعيار عددا محدودا من التعيينات الثابتة قصيرة الأجل في برنامج عملي محدود المدة.				١
٣	تعزز كلية القانون تكافؤ الفرص والمنافسة بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين والحفاظ عليه، والتمييز يكون على أساس المنافسة وجودة النتاج العلمي والمعرفي.				١

المعيار الرابع: القبول وخدمات الطلبة

العنصر الأول: القبول

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	توجد سياسة قبول واضحة ومعلنة تتوافق مع أهداف التعليم القانوني، وعلى كلية القانون اعتماد ونشر والالتزام بسياسات وممارسات القبول السليمة بما يتوافق مع المعايير ومهمتها وأهداف برنامج التعليم القانوني الخاص بها.				٠,٥
٢	يتم تطبيق البرنامج مع معايير وشروط معتمدة ومعلنة لقبول الطلاب وتسجيلهم وتخرجهم، بالإضافة إلى الانتقال إلى البرنامج ومعادلة المعرفة السابقة للطلاب، بما يتوافق مع طبيعة البرنامج.				٠,٥

٣	يقدم البرنامج للطلاب المعلومات الأساسية مثل متطلبات الدراسة والخدمات المتاحة والرسوم الدراسية (بالنسبة للدراسة الموازية او المسائية) وسياسات استرداد الرسوم الدراسية.				٠,٥
٤	يوفر البرنامج خدمات فعالة للإرشاد والتوجيه الأكاديمي والمهني والنفسي والاجتماعي للطلاب، وذلك من خلال فريق مؤهل وكاف.				٠,٥
٥	تطبق اليات مناسبة لتحديد الطلاب الموهوبين والمبدعين والمتفوقين والمتعثرين في البرنامج، وتوفر برامج مناسبة لدعم ومساندة كل فئة من هؤلاء الطلاب.				٠,٥
٦	يوفر البرنامج أنشطة خارجية للطلاب في مجالات متنوعة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم، ويتخذ البرنامج الإجراءات المناسبة لدعم وتشجيع مشاركتهم في هذه الأنشطة.				٠,٥
٧	توفير فرص متكافئة للطلبة للتسجيل ضمن برنامج التعليم القانوني تراعي العرق، والجنس، واللون، والدين.				٠,٥
٨	يعتمد البرنامج الية فعالة للتواصل مع الخريجين واشراكهم في فعالياته وانشطته، بالإضافة إلى استطلاع آرائهم والاستفادة من خبراتهم، وتقديم الدعم المناسب لهم، كما يوفر قواعد بيانات محدثة وشاملة عنهم.				٠,٥

٩	تقوم كلية القانون باعتماد ونشر والالتزام بسياسات الإجراءات القانونية الواجبة المكتوبة فيما يتعلق باتخاذ أي إجراء يؤثر سلباً على الوضع الجيد للطالب أو التخرج.				٠,٥
١٠	تضمن كلية القانون التي توفر أكثر من خيار تسجيل أو جدولة أن جميع الطلاب لديهم فرص متكافئة بشكل معقول للتسجيل في برنامج التعليم القانوني بكلية القانون، والمقررات التي يدرسها أعضاء هيئة التدريس بدوام كامل وخدمات الطلاب، والبرامج المشتركة للمناهج الدراسية، والمزايا التعليمية الأخرى. الفرص المتطابقة ليست مطلوبة.				٠,٥
١١	تطبق اليات فعالة لتقييم كفاية وجودة الخدمات المقدمة للطلاب وقياس رضاهم عنها، ويتم استخدام النتائج المتحصلة في عملية التحسين والتطوير.				٠,٥
١٢	تقوم الكلية بتزويد جميع طلابها، بغض النظر عن خيار التسجيل أو الجدولة بخدمات الطلبة الأساسية، بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات الطلبة الدقيقة والإرشاد الأكاديمي والمساعدات المالية واستشارات الديون، والإرشاد المهني لمساعدة الطلبة في اتخاذ خيارات مهنية سليمة والحصول على عمل. إذا لم تقدم الكلية هذه الخدمات الطلابية مباشرة، فعليها أن تثبت أن طلبتها يتمتعون بوصول معقول إلى هذه الخدمات من الجامعة التي هي جزء				٠,٥

	منها أو من مصادر أخرى.				

العنصر الثاني: مؤهلات القبول

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقوم الكلية بتضمين مؤهلات القبول في شروط القبول ونشرها الموقع الإلكتروني.				٠,٥
٢	تتخذ كلية القانون خطوات إضافية لإعلام الطلبة في حال وجود متطلبات أخرى للتفاضل.				٠,٥

العنصر الثالث: الافصاحات المطلوبة

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تكون جميع المعلومات التي تبلغ عنها الكلية أو تنشرها أو توزعها كاملة ودقيقة وغير مظللة. على كلية القانون بذل العناية الواجبة في الحصول على هذه المعلومات والتحقق منها. قد تؤدي انتهاكات هذه الالتزامات إلى عقوبات من القواعد الإجرائية للموافقة على كليات القانون.				٠,٥
٢	تتضمن سياسات معادلة الوحدات الدراسية في كلية القانون، كحد أدنى: (١) بيان بالمعايير التي وضعتها الكلية فيما يتعلق بتحويل الوحدات				٠,٥

	الدراسية المكتسبة في مؤسسة أخرى؛ و (٢) قائمة بالمؤسسات، إن وجدت، التي أبرمت معها كلية القانون اتفاقية تتعلق بالتوظيف.				
٣	تقوم الكلية بتوزيع البيانات المطلوبة على جميع المتقدمين الذين يتم تقديم منح دراسية مشروطة لهم في وقت تمديد عرض المنح الدراسية.				٠,٥
٤	إذا كشفت الكلية علناً عن وضعها ككلية قانون يوافق عليها المجلس، فعليها ان تفعل ذلك بدقة في الشكل والطريقة التي يوافق عليها المجلس.				٠,٥

العنصر الرابع: شكاوى الطلبة التي تنطوي على الامتثال للمعايير

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقوم الكلية بوضع ونشر والامتثال لسياسات معالجة شكاوى الطلبة.				٠,٥
٢	تحتفظ كلية القانون بسجل لشكاوى الطلبة المقدمة خلال فترة الاعتماد الأخيرة. على أن يتضمن السجل تسوية الشكاوى.				٠,٥

المعيار الخامس: المكتبات وموارد المعلومات

العنصر الأول: الإدارة

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تتمتع كلية القانون باستقلال إداري كاف لتوجيه نمو وتطور مكتبة القانون والتحكم في استخدام مواردها.				٠,٥
٢	يحدد مدير المكتبة القانونية والعميد سياسة المكتبة بالتشاور مع الكلية.				٠,٥
٣	مدير المكتبة القانونية والعميد مسؤولان عن اختيار الموظفين واستبقائهم، وتوفير خدمات المكتبة، وتطوير المصادر وصيانتها.				٠,٥
٤	تحدد ميزانية مكتبة القانون كجزء من ميزانية كلية القانون وتدار بنفس الطريقة التي تدار بها.				٠,٥
٥	توفر المصادر القانونية اللازمة للبرنامج الدراسي، مثل المكتبة القانونية والمصادر الرقمية وقواعد البيانات القانونية المحدثة.				٠,٥
٦	تنوع المصادر المتاحة، بما في ذلك الكتب والمقالات العلمية والدوريات والتقارير والتشريعات القانونية المحلية والدولية، وتأكيد توفر هذه المصادر للطلاب واعضاء هيئة التدريس.				٠,٥
٧	تقديم خدمات التوجيه والمساعدة في البحث القانوني للطلاب واعضاء هيئة التدريس، بما في				٠,٥

	ذلك تقديم النصح والتوجيه في استخدام المصادر المختلفة وتطوير مهارات البحث القانوني.				
٨	توفير الوصول السهل والفعال الى المصادر الرقمية، بما في ذلك قواعد البيانات القانونية والارشيف القانوني الالكتروني، وتوفير التدريب على استخدامها.				٠,٥
٩	توفير مساحة ملائمة للمكتبة القانونية مع توفير البيئة الملائمة للدراسة والبحث بما في ذلك الاماكن الهادئة والمناطق للاجتماعات والدراسة الجماعية.				٠,٥
١٠	تقييم الخدمات المكتبية ومصادر المعلومات بشكل دوري والاستماع الى اراء الطلاب واعضاء هيئة التدريس حول جودة الخدمات والاقتراحات لتحسينها.				٠,٥
١١	تناسب عدد العاملين في المكتبة مع اعداد التدريسيين والطلبة بما يمكنهم من تقديم أفضل الخدمات المكتبية.				٠,٥
١٢	تنوع الخدمات المكتبية المقدمة للطلبة والتدريسيين ومنتسبي الكلية بما يلبي احتياجات كل منهم.				٠,٥

العنصر الثاني: الخدمات

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقوم مكتبة القانون بتوفير النطاق والعمق المناسبين للخدمات المرجعية والتعليمية والببليوغرافية				٠,٥

	وغيرها من الخدمات لتلبية احتياجات برامج التدريس والمنح الدراسية والبحث والخدمات في كلية الحقوق.				
٢	تشمل المجموعة الأساسية لمكتبة القانون ما يلي: (١) الأعمال الهامة اللازمة لدعم برامج كلية القانون؛ و (٢) تلك الأدوات اللازمة لتحديد المعلومات القانونية الأولية والثانوية وتحديث المعلومات القانونية الأولية.				٠,٥
٣	فضلا عن المجموعة الرئيسية من المصادر الأساسية، توفر المكتبة القانونية أيضا مجموعة مصادر من خلال التملك أو سهولة الاتاحة: (١) تلبي الاحتياجات البحثية لطلبة كلية القانون، وتلبي متطلبات مناهج كلية القانون، وتسهل تعليم طلبتها؛ (٢) تدعم التدريس والمنح الدراسية والبحث والمصالح الخدمية لأعضاء هيئة التدريس؛ (٣) تخدم أهداف التدريس والمنح الدراسية والبحث والخدمة الخاصة بكلية القانون؛ و (٤) كاملة وحديثة وبكمية كافية أو متاحة باستمرار لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس والطلبة.				٠,٥
٤	توفر المكتبة القانونية حيزا مناسبا ومعدات كافية للوصول إلى جميع المعلومات واستخدامها بأي شكل من الأشكال الممثلة في الفهارس.				٠,٥

المعيار السادس: المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات

العنصر الأول: الموارد المادية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تتوفر لدى كلية القانون مرافق ومعدات وتكنولوجيا ودعم تقني يمكنها من العمل وفقًا للمعايير وتنفيذ برنامجها للتعليم القانوني.				٠,٥
٢	توفير المرافق الأكاديمية والمساحات المناسبة للتدريس والإدارة والبحث وكافة الانشطة العلمية في مجال القانون، بما في ذلك القاعات الدراسية المجهزة بالتقنيات اللازمة، وغرف الادارة والمختبرات القانونية، والمكتبات القانونية، والمساحات العامة للطلاب وغرف المحاضرات والاجتماعات بالإضافة إلى العيادة القانونية والمحكمة الافتراضية.				١
٣	توفير التجهيزات والمعدات اللازمة لدعم الأبحاث والدراسات في مجال القانون، ويشمل ذلك الوصول إلى قواعد البيانات القانونية الخاصة بالبحث القانوني، والموارد الأخرى التي تدعم الأبحاث القانونية.				١
٤	توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعم العملية التعليمية والبحثية في الكلية، ويشمل ذلك توفير شبكة إنترنت عالية السرعة وأجهزة الكومبيوتر والبرمجيات اللازمة.				٠,٥
٥	توفير خدمات التوجيه والدعم				٠,٥

	الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك الاستشارة الأكاديمية والمساعدة في اختيار المقررات وتنظيم الجداول الدراسية والمشورة في مجالات البحث القانوني.				
٦	ان تتوفر مرافق ومعدات تلبي جميع متطلبات الصحة والسلامة والراحة بما في ذلك المطعم واستراحة الطلبة والحدائق ودورات المياه.				٠,٥
٧	توفير بيئة آمنة وصحية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المرافق ومعدات تطبيق إجراءات السلامة المناسبة.				٠,٥
٨	ان توفر كلية القانون إمكانية وصول وجلوس معقولة للأشخاص ذوي الهمم.				٠,٥
٩	تقييم دوري للبنية التحتية والتجهيزات المتاحة والاستماع إلى آراء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس حول جودة المرافق والمصادر وتحسينها وفقًا للاحتياجات الأكاديمية.				٠,٥

العنصر الثاني: العناصر المالية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			وزن كل مؤشر
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	ضمان توفير التمويل المستدام للكلية وبرامجها الدراسية على المدى الطويل، يشمل ذلك توفير				٠,٥

	مصادر مالية مستدامة لتغطية تكاليف المحاضرات والبحث العلمي والبنية التحتية والخدمات الأكاديمية الأخرى.				
٢	تكون الموارد المالية الحالية والمتوقعة المتاحة لكلية القانون كافية لكي تعمل وفقًا للمعايير ولتنفيذ برنامجها للتعليم القانوني.				٠,٥
٣	توجد خطة مالية وميزانية مستقلة للكلية لتنفيذ برامجها.				٠,٥
٤	لا تمتثل كلية القانون للمعايير إذا كان وضعها المالي المتوقع له تأثير سلبي ومادي على قدرة الكلية في الامتثال للمعايير أو لتنفيذ برنامجها للتعليم القانوني.				٠,٥
٥	توجد خطة مالية بناءً على احتياجات الكلية لتنفيذ برنامجها الأكاديمي.				٠,٥

تحليل SWAT (نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات)

تم اعتماد تحليل **SWAT** لمحاور معايير الاعتماد البرامجي المذكورة أعلاه بهدف الارتقاء بالتصنيف الوطني لكلية القانون في جامعة شط العرب من خلال تلبية معايير الاعتماد البرامجي وتقديم الأدلة المطلوبة مع الأخذ في الاعتبار نتائج الاستبيانات التي تم اعدادها لهذا الغرض.

والمؤمل ان يقودنا هذا التحليل الى معرفة الوضع الداخلي للكلية وما يحتويه من نقاط القوة والضعف، وقد اقتصر على ما هو موجود فعلاً من نقاط قوة وضعف وابتعد التحليل عن التوقعات والاحتمالات.

وتم أيضا تحليل البيئة الخارجية للفرص والتحديات مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الفعلي من حيث التحديات الموجودة والفرص غير المستغلة من ناحية، كما تم تحليل التغييرات المحتملة في كل ذلك من ناحية أخرى.

وفيما يأتي نتائج تحليل SWAT الخاص بكلية القانون-جامعة شط العرب للسنة الدراسية ٢٠٢٥-٢٠٢٦ منظما بحسب معايير الاعتماد البرامجي لكليات القانون:

المعيار الاول: التنظيم والادارة	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
العنصر الأول: الرؤية والرسالة والاهداف: ١-للكلية رؤية ورسالة واهداف مصادق عليها من قبل مجلس الكلية وهي مبنية على أساس رؤية الكلية ويتم تحديثها وتطويرها بشكل دوري ومستمر. ٢-للكلية خطة مرحلية متكاملة مقرة من مجلس الكلية وهي تشمل الجوانب الآتية (خطة البحث العلمي والتعليم المستمر، خطة خدمة المجتمع، خطة للمباني والإنشاءات والنشاطات الطلابية وخدمة المجتمع، وخطة للتدريب والتطوير). ٣-توجد خطط تشغيلية مناسبة تربط بها رسالة البرنامج وأهدافه. ٤-تتم متابعة البرنامج من قبل عمادة الكلية ومجلس الكلية بشكل مستمر، ويم تأشير نقاط القوة والضعف من اجل وضع خطة التحسين. ٥-هناك مراجعة دورية للرسالة والاهداف، ويتم ذلك بناء على ملاحظات التدريسيين والطلبة، بغية الوصول الى نتائج فاعلة.	١- ان اشتراك الجهات المستفيدة وذات الصلة باختصاص الكلية ضعيفة لعدم استجابتها في اغلب الأحيان (العنصر الأول-المؤشر رقم ٥). ٢- ان المكتبة موحدة على مستوى الجامعة وغير مختصة بكلية القانون (العنصر الثاني-المؤشر رقم ٩).

العنصر الثاني: حوكمة كلية القانون: ١-يقوم مجلس الكلية واللجان العلمية بمهمتها في تنفيذ وإدارة برنامج التعليم القانوني بما يشمل تحديد المناهج الدراسية وطرق التدريس والتقييم وغيرها. ٢-ان اختيار أعضاء الهيئة التدريسية يتم من خلال اقتراح عمادة الكلية بعد الوقوف على رأي رئاسة القسم، وتتبع ذات الآلية بشأن تثبيت التدريسي بعد فترة التجربة وكذلك بشأن ترقيته. ٣-ان السياسة التعليمية تحدد من قبل مجلس الكلية بناء على محاضر الاجتماعات. ٤-ان السياسة التعليمية لكلية القانون تنسجم مع المعايير الوطنية. ٥-تعتمد كلية القانون المعايير المحددة من قبل الجهات ذات العلاقة مثل المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في العراق المعدة في سنة ٢٠٢٥. ٦-يوجد موقع الكتروني للكلية يتضمن بيانات مفصلة عن القبول والرسوم الدراسية وبيانات التسجيل وعدد اعضاء الهيئة التدريسية واحجام الصفوف المتاحة للمرحلة الأولى وغير ذلك من المعلومات اللازمة. ٧-تنشر الكلية على الموقع الالكتروني وصف البرنامج الأكاديمي والسياسات المتعلقة بمعادلة الوحدات. ٨-توجد في الجامعة مكتبة كبيرة تضم عناوين كثيرة ومميزة من المصادر القانونية. ٩-يتم رصد الموارد الكافية لتطوير المكتبة ورفدها بالمصادر الحديثة (سيشار الى ذلك ضمن المعيار الخامس). العنصر الثالث: عدم التمييز وتكافؤ الفرص: لا يوجد تمييز في قبول الطلبة لكون قبولهم يتم مركزيا عن طريق الوزارة. العنصر الرابع: التنوع والشمول: ١-يتم قبول الطلبة مركزيا عن طريق وزارة	

التعليم العالي والبحث العلمي وفقا لمعايير تلبي تحقيق التنوع والشمول في توفير الفرص للدراسة القانونية وتهيئة الطلبة لممارسة المهن القانونية بعد التخرج. ٢-يوجد ممثلين عن الطلبة لكل مرحلة وفي الدراستين الصباحية والمسائية. ٣-يوجد تدريسيين من الذكور عدد ١٧ ومن الاناث عدد ٣، ويوجد موظفين من الذكور عدد ٣ ومن الاناث عدد ١. العنصر الخامس: خدمات الطلبة ذوي الهمم: صدر أمر اداري بتوفير القاعات الأرضية للمرحلة التي يوجد فيها طلبة من ذوي الهمم، مع توفير بعض المتطلبات اللازمة مثل العربات.	
الفرص	**التحديات**
١- توفر الجامعة الدعم الكافي للكلية لاستيعاب أعداد الطلبة المخطط لقبولهم وفق خطة القبول وحسب الطاقة الاستيعابية المحددة من قبل الوزارة. ٢- تتمتع كلية القانون بعلاقات طيبة وسمعة جيدة في الوسط القانوني والقضائي على مستوى المحلي والوطني يتيح لها اشراك أصحاب المصلحة والمستفيدين في الكثير من فعالياتها الأكاديمية والعلمية.	١. مواجهة التغييرات المفاجئة والكثيرة في متطلبات سوق العمل وكذلك في متطلبات الجهات العليا في الوقت نفسه. ٢. وجود منافسة بسبب استحداث أقسام وكليات قانون في جامعات أهلية أخرى تسبب في انخفاض اعداد قبول الطلبة بالمقارنة مع خطة القبول المقترحة.

المعيار الثـاني: برنامج التعليم القانوني	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
العنصر الأول: اهداف برنامج التعليم القانوني: ١-ان برنامج التعليم القانوني في الكلية متسق مع ما تحدده الوزارة ولجنة عمداء كليات القانون من حيث المناهج وعدد الوحدات والساعات والاشتراك في الامتحانات المركزية والتقويمية. ٢-يتم نشر نتائج التعليم في موقع الكلية وعلى قناة تلكرام خاصة بطلبة كلية القانون. ٣-توجد توأمة بين جامعة شط العرب وجامعة البصرة، وتقوم كلية القانون في جامعة شط العرب بالتنسيق مع كلية القانون في جامعة	١- لا يوجد مقرر مستقل يتضمن المقارنة مع القوانين الجرمانية والصينية، وهذا بسبب التقيد التام بالمفردات والمناهج المبلغة الينا عن طريق الوزارة والمعدة من قبل لجنة عمداء كليات القانون في الجامعات العراقية. (العنصر الثالث-المؤشر رقم ٩) ٢- ان مشاركة أصحاب المصلحة قد تكون ضعيفة لعدم التجاوب السريع من قبلهم. (العنصر السادس-المؤشر رقم ٧)

البصرة بشأن الأهداف التعليمية وإجراء الامتحانات وغير ذلك. العنصر الثاني: مخرجات التعلم: ١-ان المناهج الدراسية المعتمدة في كلية القانون تلبي تقديم معرفة للطلبة بالقوانين الموضوعية والاجرائية وبحسب تنظيم المناهج الذي تقرره الوزارة ولجنة عمداء كليات القانون، فضلا عن المساحة المتاحة للتدريسي والتي يتم متابعتها بدقة من خلال وجود تدريسيين لديهم خبرة في المحاماة والقضاء يقدمون خبرتهم في الجانب الاجرائي. ٢-يحرص أعضاء الهيئة التدريسية وبإشراف مباشر من العمادة ورئاسة القسم على تعليم الطلبة كيفية الاستدلال والتحليل، ويتم استعمال بعض الأسئلة التي تتطلب من الطالب قدرا من التفكير والتكييف والخروج بجواب مستند الى الآليات القانونية السليمة. ٣-تلتزم الكلية بمسؤوليتها المهنية والأخلاقية تجاه العملاء وتجاه القانون ولا توجد عقوبات او ملاحظات مؤثرة بحق الكلية. ٤-تتضمن مادة المرافعات المدنية في المرحلة الثالثة جانبا يتضمن قواعد السلوك المهني التي تهيئ الطلبة لممارسة مهنة المحاماة وهي مفيدة في المجالات الأخرى ايضا. ٥-تضمن الكلية اعداد الطلبة لممارسة المهن القانونية بمختلف اشكالها، ويتم نشر قائمة بالمهن التي يمكن لخريج القانون مزاولتها بعد التخرج. ٦-ان مخرجات التعلم في كلية القانون تتوافق مع متطلبات سوق العمل، حيث يكون المتخرج مؤهلا للعمل في المحاماة والوظائف القانونية جميعا. ٧-يتم تقييم نواتج التعلم من خلال الامتحانات الفصلية والسنوية، وقد بينت تجربة الامتحان التقويمي كفاءة المخرجات نظرا لنسب النجاح الجيدة في الدور الأول. العنصر الثالث: المنهج الدراسي: ١. يتم تدريس الطلبة متطلبات التقيد بالسلوك المهني	

بخصوص مهنة المحاماة في المرحلة الثالثة ضمن مادة المرافعات المدنية. ٢. تتضمن مادة المحكمة الافتراضية وكذلك مادة المرافعات المدنية ومادة أصول المحاكمات الجزائية جانبا عمليا حيث يقوم التدريسيون بتعليم الطلبة كيفية كتابة عرائض الدعاوى ولوائح الطعن وطريقة تقديمها ودفع الرسوم عنها، ويقوم بتدريس هذه المواد تدريسيون من القضاة المتقاعدين والمحامين. ويكلف الطلبة بتقديم تقارير متنوعة في مجال القانون. ٣. تخصص للمحكمة الافتراضية ساعتين أسبوعيا ويدرسها قاض متقاعد. ٤. تقوم الكلية باشراك الطلبة في جميع الندوات وورش العمل والجلسات الحوارية التي تتم بشكل مستمر ويجري الاستماع الى استفساراتهم وملاحظاتهم والاجابة عن اسئلتهم. وتم تشكيل فريق تطوعي من بعض الطلبة بالتعاون مع ضمان الجودة في رئاسة الجامعة. ٥. يكلف التدريسيين بتقديم تقارير سنوية تتضمن ملاحظاتهم بشأن المنهج والمفردات ومقترحاتهم حول ما يجب اضافته او التركيز عليه لغرض تحقيق الفائدة المرجوة للطلبة. ٦. ان المناهج المعدة من قبل لجنة عمداء كليات القانون والمصادق عليها من قبل الوزارة تضمن بشكل كبير تحقيق التوازن المتطلبات العامة ومتطلبات التخصص القانوني (مثل وجود مادة اللغة العربية والإنكليزية والحاسوب) وتجمع بين الجانب النظري والعملي (مثل مواد القانون الموضوعي ومواد القوانين الإجرائية). ٧. يتم توجيه الطلبة بشكل مستمر بضرورة استخدام المكتبة والمواقع الالكترونية التي تتضمن المصادر القانونية المعتمدة مثل (موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية). ٨. يتم توجيه التدريسيين بشكل مستمر الى استعمال الجانب النقدي في التدريس وتعليم الطلبة على اساسياته. ٩. ان الدراسات المقارنة متضمنة في المناهج المتعددة. ١٠. يتم التدريب الصيفي في محاكم محافظة البصرة او المحكمة الأقرب الى سكن الطالب،	

وتتم متابعة الطلبة المتدربين من خلال تكليف التدريسيين بزيارة المحاكم والاطلاع على مدى التزام الطلبة بتوجيهات المحكمة ومدى ما يقدم لهم من فرص لتعلم المهارات القانونية. العنصر الرابع: الارشاد والدعم الاكاديمي: ١-يتم عمل محاضرات دورية للطلبة، وبالأخص طلبة المرحلة المنتهية، لغرض توجيههم وبيان المهن التي يمكنهم ممارستها بعد التخرج. ٢-تتم دعوة بعض الشخصيات الفاعلة لهذا الغرض مثل القضاة، فضلا عن التدريسيين. العنصر الخامس: تقييم الطلبة: ١-يتم توجيه التدريسيين بإعداد سجلات خاصة لتدوين ملاحظاتهم بشأن مستوى الطلبة، وتتم المراجعة الدورية لذلك من خلال النقاش مع التدريسيين وابداء التوجيهات اللازمة من قبل العمادة لكيفية التعامل مع انحدار مستوى الطالب والوقوف على أسباب ذلك. ٢-تجرى امتحانات للفصل الدراسي الأول والفصل الدراسي الثاني، ثم الامتحانات النهائية للدورين الأول والثاني. هذا فضلا عن الامتحانات المفاجئة واليومية اتي يجريها التدريسيون على مدار السنة. وفي السنتين الأخيرتين تم اجراء الامتحانات التقويمية الموحدة لجميع كليات القانون في العراق. ٣-يجري تقييم مستوى الطلبة والتزامهم بالدوام على مدار السنة الدراسية، كما يكلف التدريسيين بمتابعة التدريب الصيفي لطلبة المرحلة الثالثة. ٤-تجرى مسابقات علمية متكررة للطلبة، وفي سنة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ أجريت مسابقة موحدة لطلبة كلية القانون في جامعة شط العرب وطلبة كلية القانون في جامعة البصرة. العنصر السادس: ضمان جودة البرنامج: ١-يتم تقييم أداء التدريسيين سنويا في ضوء الالتزام بمتطلبات البرنامج التعليمي، كما تجري	

مراجعة شاملة في نهاية كل سنة مع توجيه التدريسيين بضرورة تجاوز الملاحظات المسجلة. ٢-ان معايير قياس جودة البرنامج التعليمي واضحة ومنسجمة مع متطلبات كليات القانون في الجامعات العراقية. ٣-يوجد تقييم سنوي لمؤشرات الأداء لغرض الاستفادة من النتائج. ٤-يتم اعداد تقرير تقييم ذاتي سنوي ودراسة مخرجاته. ٥-يتم مراجعة أي تحديثات على المناهج وادخالها ضمن البرنامج الأكاديمي، مثلا تم اعتماد كتاب منهجي لمادة (المرافعات المدنية تأليف الدكتور هادي الكعبي) وكتاب لمادة (المدخل لدراسة القانون تأليف الدكتور طارق كاظم عجيل). ٦-يتم اجراء استبيانات للسادة القضاة عن رأيهم في مخرجات الكلية من الطلبة الذي يعملون في المحاماة او كمعاونين قضائيين او غيرهم، ويتم تقييم نتائج هذه الاستبيانات لغرض الاستفادة منها. ٧-يوجد تدريسيين يحملون القاب علمية عالية (استاذ) و(استاذ مساعد) ضمن كادر الكلية التدريسي بما يشكله ذلك من دعم في مجال الخبرات الاكاديمية. فضلا عن أساتذة محاضرين من جامعة البصرة من ذوي الخبرة والكفاءة العاليتين. ٨-تتابع الكلية قيام التدريسيين بإدراج المستجدات والتعديلات التي تجري في القوانين ضمن مناهج الدراسة. ٩-يتم متابعة الكتب المنهجية والمساعدة التي تصدر في الجامعات العراقية لغرض تزويد التدريسيين بها للاستفادة منها في إعطاء دروس فاعلة في المجال القانوني. ١٠-يكلف التدريسيين بشكل سنوي بتقديم ملاحظاتهم على المناهج الدراسية ومدى حاجتها الى الدعم لكي تواكب سوق العمل. ١١-استخدام التعليم الالكتروني بفعالية وكفاءة عالية.	

الفرص	التحديات
١. تولي رئاسة الجامعة اهتماماً خاصاً بكلية القانون لما تمتلكه من سمعة علمية كبيرة على المستوى المحلي بسبب تخريج دفعات كثيرة منذ سنة ١٩٩٦-١٩٩٧. ٢. توفر الجامعة للكلية جميع المستلزمات المادية والبشرية لتحقيق اهدافها. ٣. يتمتع كوادر الكلية بعلاقات جيدة مع الجهات القضائية والإدارية على المستوى المحلي والوطني الأمر الذي يوفر بيئة ملائمة لتحقيق رؤية الكلية وأهدافها.	١. وجود مناهج دراسية قديمة جدا لم تخضع للمراجعة والتجديد رغم انها الزامية من قبل الوزارة. ٢-ان تأثير الضعف التعليمي للطلبة الملتحقين بالدراسة للمرحلة الاولى على المستوى العلمي اضاف عبئا كبيرا على الكلية لكنها تعمل على معالجته بشكل جيد. ٣-ان الامتحانات التقويمية لا تتضمن مجالا يتيح للطالب التفكير والاستدلال كونها تتم بصيغة mcq.

المعيار الثالث: أعضاء الهيئة التدريسية	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
العنصر الأول: أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم: ١-تضم الكلية كادرا تدريسيا بعدد منسجم مع متطلبات الوزارة لغرض تحديد الطاقة الاستيعابية. ٢. يوجد عدد مناسب من حملة القاب (أستاذ) و(أستاذ مساعد) في الكلية. ٣.يوجد عدد كبير من حملة شهادة الدكتوراه وبعض التدريسين يحملون شهادة الماجستير. ويوجد قضاة متقاعدين ضمن الهيئة التدريسية مكلفين بتدريس المواد ذات الصبغة التطبيقية. ٤. توجد معايير موضوعية لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس ويتم اخطار اعضاء هيئة التدريس بنتائج تقييم الاداء ومناقشته. مع ملاحظة عدم وجود العيادة القانونية في الوقت الحاضر. ٥. يشارك أعضاء الهيئة التدريسية في اعداد البحوث والدراسات القانونية والدراسات المجتمعية بشكل فاعل. ٧. توجد مشاركة فاعلة في برامج التدريب والتعليم المستمر لأعضاء الهيئة التدريسية. ٨.توجد مشاركات جيدة في النقاشات بين	١-لا توجد عيادة قانونية في الكلية بسبب ضعف الطلب على مثل هذه الخدمة. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٤)

أعضاء الهيئة التدريسية والقضاة والمحامين وغيرهم مما يعزز المعلومات القانونية من الجانب العملي. ٩-يتم تبليغ التدريسيين بسياسة الحرية الاكاديمية وتوجد أوامر إدارية بهذا الشأن. ١٠-يتم تكريم الأساتذة المتميزين بكتب شكر تشجيعا لهم ولغيرهم على بذل اقصى الجهود. العنصر الثاني: الدور التعليمي لأعضاء هيئة التدريس: يشارك جميع أعضاء الهيئة التدريسية بفعالية في التدريس القائم على الأسس النظرية والتطبيقية، ويتم متابعة ذلك بشكل مستمر وخصوصا في مواد المرافعات المدنية واصول المحاكمات الجزائية والمحكمة الافتراضية. العنصر الثالث: مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس: ١-يتم نشر جميع المتطلبات التي يلزم بها أعضاء الهيئة التدريسية كالجداول والمناهج وطرق التدريس المتطورة وضرورة تقديم تقارير بذلك، ويتم تقييم النتائج أولا بأول. ٢-يطلب من التدريسيين تقديم تقرير عن نسبة انجاز المواد الدراسية في كل فصل دراسي، ويتم التشاور معهم حول وضع الطلبة ويتم استدعاء بعض الطلبة للوقوف على رأيهم او ملاحظاتهم بشأن عملية التدريس. ٣-يتم اصدار امر اداري في بداية السنة الدراسية يحدد التدريسيين المكلفين بمهمة الارشاد التربوي والأكاديمي. ٤-يتم احتساب شهادات الدكتوراه التي يحصل عليها أعضاء الهيئة التدريسية اثناء ارتباطهم بالكلية وحسب الحاجة. ٥-يقدم أعضاء الهيئة التدريسية تقاريرهم حول المواد الدراسية والحاجة الى تعديلها او تغييرها، كما يشاركون في اعداد الدراسات المجتمعية المعتمدة من قبل بعض دوائر	

الدولة كرئاسة محكمة استئناف البصرة وبلدية البصرة. ٦-بعض أعضاء الهيئة التدريسية لديهم ممارسة في المحاماة، ويتم في كل سنة دعوة بعض السادة القضاة لإلقاء المحاضرات العملية على الطلبة بالمشاركة مع التدريسيين. ٧-أجريت زيارات من قبل أعضاء الهيئة التدريسية مع الطلبة الى بعض الجهات مثل مستشفى الطفل في البصرة والتبرع للمرضى بمبالغ مالية. ٨-يتم تقييم أداء التدريسيين في نهاية كل سنة دراسية واطلاعهم على النتائج لغرض تلافي الملاحظات المسجلة على هذا الأداء. العنصر الرابع: البيئة المهنية: ١-تصدر أوامر إدارية تثبت الحرية الاكاديمية ويتم تبلغ التدريسيين بها. ٢-يتم التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس وفق صيغة العقد المعدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومدة العقد (٥) سنوات. ٣-هناك مكافآت مالية للتدريسيين المتميزين قد تكون في صورة علاوة على الأجر، فضلا عن مكافآت نشر البحوث العلمية وتأليف الكتب.	
الفرص	**التحديات**
١.ان الكوادر التدريسية في الكلية كافية وعلى درجة عالية من الكفاءة والتخصص، كما ان اغلبهم لديهم ممارسة عملية في المحاكم مما يدعم مخرجات العملية التعليمية. ٢. تولي رئاسة الجامعة اهتماماً خاصاً بكلية القانون كونها الكلية الساندة للكليات الأخرى وخصوصاً بعد التوجه نحو التعليم الالكتروني وتوفر له المستلزمات المادية والبشرية لتحقيق اهدافه. ٣. تتوفر كتب علمية ومنهجية في مكتبة الكلية بالصيغتين الالكترونية والورقية مما يساعد في اجراء البحوث العلمية بسهولة. ٤. اعتماد الهيئة التدريسية لتوجهات القضاء العراقي	١. عدم استقرار الكادر التدريسي في الكلية، نتيجة لوجود منافسة وفرص عمل اخرى متاحة. ٢. ان الجهات القانونية ودوائر ومؤسسات الدولة التي يعمل فيها خريجو الكلية لا تزود الكلية بمعلومات عن مدى ملاءمة البرامج الدراسية لمتطلبات احتياجات المجتمع وسوق العمل. ٣. ضعف التقييم الدوري الموثق لمفردات المناهج وطرائق التدريس لأغلب المقررات.

الحديثة لغرض تعزيز معلومات الطلبة وتهيئتهم لسوق العمل بفاعلية. ٥.توفر الكلية فرص عمل جيدة للتدريسيين من حيث الاستقرار الوظيفي حيث تنظم معهم عقود بحسب الصيغة المعممة من قبل الوزارة.	

المعيار الرابع: القبول وخدمات الطلبة	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
العنصر الأول: القبول: ١.ان سياسة القبول ومدخلات الكلية تتم وفق مقررات الوزارة حيث يتم قبول الطلبة مركزيا. ٢-يتم قبول الطلبة المنتقلين الى الكلية وفق الضوابط المعلنة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبحسب الموافقات الوزارية فقط. مع تطبيق ضوابط المقاصة العلمية الرسمية. ٣.يوجد قسم متخصص لشؤون الطلبة ينظم عملية القبول والتسجيل ومنح الوثائق والشهادات. وتوجد قاعدة بيانات منظمة ومتكاملة للطلبة. ٤. يوجد برنامج لاستقبال الطلبة الجدد يقوم عليه فريق مؤهل من قبل الجامعة. ٥-تهتم الكلية بالطلبة الموهوبين وتتابع كذلك الطلبة الذين يحصل لديهم تلكؤ وتحاول معرفة الأسباب وإيجاد الحلول المناسبة لها. ٦. تهتم الكلية بالنشاطات اللاصفية للطلبة وتدعمها، ويشارك الطلبة بشكل فاعل في هذه النشاطات حيث أجريت زيارات الى مستشفى الطفل في البصرة وكذلك سفرات ترفيهية. ويتم اشراك الخريجين في حفلات تكريم الطلبة الأوائل لكل سنة. ٧.يتم الإعلان سنويا بشكل الكتروني وورقي وبصورة واضحة عن مدخلات القبول بحسب ما تقرره الوزارة في دليل القبول، وكذلك يتم بيان التسهيلات المتوفرة في الكلية والأجور الدراسية.	١. ضعف توثيق الأنشطة والفعاليات التي تتم من خلال التواصل مع الخريجين. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٨) ٢. عدم وجود احصائية لأنواع الشكاوى الطلابية وعددها ونوع المعالجة ونسبها. (العنصر الرابع-المؤشر رقم ٢)

٨-يتم التواصل مع الخريجين لتقديم الدعم لهم، خصوصا الاستشارات القانونية التي تفيد في عملهم كمحامين، وكذلك ارشاد من يرغب في اكمال دراسته الى الخطوات اللازمة. لكن يلاحظ ضعف توثيق بعض هذه النشاطات. ٩.يتم نشر تعليمات انضباط الطلبة وكذلك ما يجب على الطلبة التقيد به داخل الجامعة مثل منع التدخين. ١٠.تلتزم الكلية بضوابط القبول والمقاصة العلمية المعدة من قبل الوزارة وحساب الوحدات الدراسية المقررة من قبل الجهات العليا. ١١-تجرى استبيانات متعددة للطلبة للوقوف على آرائهم وتطلعاتهم، ويتم التعامل مع النتائج بجدية. وتقبل الكلية شكاوى الطلبة وتتعامل معها بجدية. ١٢-تتعامل الكلية مع جميع الطلبة بمستوى واحد من حيث الخدمات الأساسية مثل: الاحتفاظ بسجلاتهم، ارشادهم، تخفيض الأجور للطلبة المتعففين وتقسيط الأجور السنوية الى أكثر من قسط. العنصر الثاني: مؤهلات القبول: ١-يتم القبول مركزيا عن طريق الوزارة، وتقوم الكلية بنشر مؤهلات القبول في الموقع الرسمي. ٢-يتم التواصل مع الطلبة المتقدمين عن طريق انشاء قنوات خاصة وكذلك الاتصال بهم او بذويهم ممن يتركون ارقام هواتفهم لدى موظفي التسجيل. العنصر الثالث: الافصاحات المطلوبة: ١-لا تبلغ كلية القانون الا عن المعلومات التي يتم التأكد منها، والتي تكون دقيقة وغير مظللة. ٢-تلتزم الكلية بضوابط معادلة الوحدات والمقاصة المعدة من قبل الوزارة.	

٣-يتم تبليغ الطلبة المتقدمين للدراسة في الكلية بالمنح المقررة من قبل الوزارة مثل ذوي الشهداء والمشمولين بقانون الرعاية الاجتماعية، وكذلك يتم ابلاغهم باي مستجدات بهذا الشأن. ٤-تتعهد الكلية بالالتزام بما يحدده المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في العراق. العنصر الرابع: شكاوى الطلبة التي تنطوي على الامتثال للمعايير: ١-صدر امر اداري يحدد الية استقبال شكاوى الطلبة والتعامل معها، وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض، وتحديد طريقة اعتراض الطلبة على نتائج قبول الشكوى او رفضها. ٢-يوجد سجل خاص بالشكاوى لدى الكلية.	
الفرص	**التحديات**
١.يوجد تمثيل للطلبة لكافة المراحل الدراسية. ٢. توجد لجان ارشاد تربوي ونفسي. ٣. هنالك نسبة عالية من الطلبة في الكلية لديهم شغف بالتعلم واندفاع ذاتي للتواصل واكتساب الخبرات في مجال دراسة القانون. وتوفر الكلية لهم جميع الإمكانات اللازمة.	٢.هناك حاجة الى توثيق أكثر تركيزا لبرامج ارشاد الطلبة يتم الرجوع اليها لحل مشاكل الطلبة. ٣. هناك حاجة الى كادر متخصص ينفذ برنامج خاص لمتابعة وتقييم الخريجين.

المعيار الخامس: المكتبات وموارد المعلومات	
نقاط القوة	**نقاط الضعف**
العنصر الأول: الإدارة: ١.يوجد عدد كبير جدا من المصادر القانونية القديمة والحديثة في مكتبة الجامعة. ٢. يتم متابعة الإصدارات الجديدة بشكل دوري لغرض تجهيز المكتبة بها. ٣. ان المصادر القانونية الموجودة في المكتبة متنوعة بحسب فروع القانون (الخاص، العام، الجنائي، الدولي، الشريعة الإسلامية... الخ). كما تشمل الكتب المنهجية والمساعدة. ٤. يتم توجيه الطلبة الى اختيار المصادر الملائمة	١. ان المكتبة موحدة على مستوى الجامعة ولا توجد مكتبة مستقلة إداريا خاصة بكلية القانون. (العنصر الأول-المؤشر رقم ١) ٢.سياسة المكتبة تحدد من قبل الجامعة وليس الكلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٢) ٣. اختيار موظفي المكتبة يتم من قبل الجامعة وليس الكلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٣) ٤. ميزانية المكتبة تابعة للجامعة وليس للكلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٤) ٥-قلة المصادر الرقمية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٥)

وخصوصا لطلبة المرحلة الرابعة المكلفين بإعداد بحوث التخرج. ٥.توجد قاعدة بيانات شاملة للكتب والمصادر بحيث يمكن مساعدة الطالب في الحصول على ما يريد بسهولة. ٦-توجد مساحة كافية في المكتبة للمطالعة لكنها مشتركة لجميع كليات الجامعة. العنصر الثاني: الخدمات: ١-توجد خدمات للبحث كتابيا والكترونيا في المكتبة بحيث يستطيع التدريسي والطالب ان يحدد وجود المصدر او عدم وجوده بسهولة. ٢-توجد في المكتبة كتب منهجية ومساعدة ومصادر متنوعة في جميع فروع القانون، فضلا عن الرسائل والاطاريح وخدمات تزويد الباحث بالرسالة او الاطروحة الكترونيا. ٣-كمية الكتب والمصادر كافية في المكتبة قياسا بحاجة التدريسيين والطلبة. كما يتم إقامة معارض للكتب القانونية داخل الكلية بشكل سنوي بمشاركة دور نشر محلية وعربية ويتم شراء مجموعة كبيرة من هذه الكتب لتضاف الى مكتبة الجامعة.	٦-المساحة المتوفرة مشتركة لجميع الكليات ولا توجد مساحة خاصة لكلية القانون في المكتبة. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٩) ٧-عدد العاملين في المكتبة يحدد مركزيا من قبل الجامعة ولا يؤخذ في الاعتبار تناسبه مع اعداد الطلبة والتدريسيين في كلية القانون خاصة. (العنصر الأول-المؤشر رقم ١٢)
الفرص	**التحديات**
١.قام بعض التدريسيين بتأليف عدد من الكتب المساعدة والكتب التخصصية مما يدعم المكتبة. ٢. تشجع الكلية التدريسيين الآخرين على التأليف والكتابة من خلال اقتراح منحهم مكافآت نقدية والاعلان عن مؤلفاتهم. ٣. توجد مجلة في الجامعة خاصة بالدراسات الإدارية والقانونية، وتسعى الكلية الى اصدار مجلة متخصصة بالبحوث والدراسات القانونية. ٤.ان البناية الجديدة للجامعة ستوفر مكانا خاصا لمكتبة كلية القانون.	١. ان وجود المكتبة في مكان منفصل عن الكلية أدى الى قلة عدد الزيارات لها من قبل الطلبة. ٢. عدم توفر بعض المصادر المهمة في الأسواق المحلية لكي تتمكن الكلية من شرائها.

المعيار السادس: المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات

نقاط القوة	نقاط الضعف
العنصر الأول: الموارد المادية: ١.يوجد عدد كاف من القاعات الدراسية وبمساحات متعددة تكفي لاستيعاب جميع الطلبة بشكل مرن. وقد تم تجهيز القاعات بالمتطلبات اللازمة للتدريس مثل شاشات العرض والسبورات. ٢.زودت القاعات بالمتطلبات اللازمة لعملية التدريس من حيث الإضاءة الكافية وأجهزة التبريد، وتوجد قاعة خاصة للمحكمة الافتراضية تحتوي على جميع الأثاث اللازمة والأدوات الأخرى بشكل يحاكي تماما قاعات المحاكم الحقيقية. ٣-يوجد في المكتبة عدد من الحواسيب وكذلك خدمة تزويد الباحث بالرسائل والاطاريح الكترونيا. ٤-تتوفر خدمة الانترنت لمساعدة الطلبة في انجاز المهام المطلوبة منهم. لكن هناك حاجة الى تزويد القاعات بالشاشات التفاعلية. ٥. يتم اعداد الجداول الخاصة بالمحاضرات والامتحانات بالتشاور مع الهيئة التدريسية وممثلي الطلبة. ٦.تتوفر مساحات كافية لجلوس الطلبة في أوقات راحتهم بما فيها المساحات الخضراء والمطاعم. كما توجد دورات مياه كافية. ٧.يتم تخصيص اماكن ملائمة لذوي الهمم خاصة في فترة الامتحانات. ٨.تضمن الجامعة توفير مصادر تمويل مستدامة لكلية القانون لأغراض البحث العلمي وخاصة لغرض النشر في المستوعبات العالمية. ٩.يجري تقييم سنوي للبنى التحتية، وقد تم انشاء مبنى جديد مملوك للجامعة تماما يتضمن جميع التجهيزات الحديثة لغرض	١.هناك حاجة الى تزويد القاعات بالشاشات التفاعلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٤) ٢.لا توجد خطة مالية وموازنة للكلية مستقلة عن موازنة الجامعة. (العنصر الثاني-المؤشر رقم ٣) ٣. لا توجد خطة مالية مستقلة معدة بناء على احتياجات الكلية لتنفيذ برنامجها الأكاديمي، لكن هذا يؤخذ في الاعتبار عند وضع اللائحة المالية الموحدة للجامعة. (العنصر الثاني-المؤشر رقم ٥)

البرنامج التعليمي، وفيه جزء مخصص ومستقل لكلية القانون. العنصر الثاني: الموارد المالية: ١-توفر الجامعة ضمن اللائحة المالية السنوية جميع أوجه التمويل اللازم لاستمرار البرنامج في كلية القانون، ويشمل ذلك أجور التدريسيين والمحاضرين، ومكافآت نشر البحوث المحلية والعالمية والبحوث المنشورة في المستوعبات البحثية مثل سكوباس. ٢-الموارد المخصصة لكلية القانون من قبل الجامعة وكذلك المتوقع تخصيصها مستقبلا كافية لتغطية النفقات المخطط لها. ٣-توجد لائحة مالية سنوية للجامعة بصورة عامة تتضمن أوجه الانفاق على الكليات ومن ضمنها كلية القانون.	
الفرص	**التحديات**
١.قامت الجامعة بإنشاء بناية جديدة مملوكة لها بالكامل وهي تضم عددا كبيرا جدا من القاعات والمختبرات والمصاعد والمساحات الخضراء. وتم الانتقال اليها في اخر سنة ٢٠٢٥-٢٠٢٦ مما اسهم الى حد كبير في تذليل اغلب الصعوبات. ٢. يوجد تعاون تام بين الجامعة وبين الجهات ذات العلاقة مثل الدفاع المدني ودوائر الكهرباء والماء والمجاري والمحافظة وغيرها. مما يسهم في تذليل المشاكل المحتملة.	١. ان ارتفاع أجور الكهرباء والماء والمجاري يؤثر على إمكانات الجامعة المالية مما ينعكس سلبا على برامج كلية القانون. ٢. عدم استجابة الجهات المخصصة بشكل كاف لتوفير المتطلبات الأساسية مثل تبليط الشوارع المؤدية الى الجامعة.

جدول استيفاء المواصفات

فيما يأتي جدولا يتضمن معايير الاعتماد الستة لكليات القانون متضمنة العناصر والمؤشرات مع بيان مدى استيفاء كل معيار وعنصر ومؤشر او حاجته الى تحسين جزئي او تحسين كامل، وذلك بناء على ما ورد في نتائج تحليل SWAT المذكورة في الفقرة السابقة، مع بيان الأدلة المتوفرة لكل عنصر وبحسب الدليل الاسترشادي لسنة ٢٠٢٥.

المعيار الأول: التنظيم والإدارة

العنصر الأول: رؤية ورسالة وأهداف الكلية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	للبرنامج رؤية ورسالة وأهداف يتم نشرها وتحديثها بشكل دوري.	√			مستوفى
٢	يرتبط توجه رسالة البرنامج وأهدافه بجميع عملياته وانشطته، مثل التخطيط واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد وتطوير الخطة الدراسية.	√			مستوفى
٣	ترتبط اهداف البرنامج واحتياجات تنفيذه بخطط تشغيلية مناسبة ومتسقة مع خطط الكلية.	√			مستوفى
٤	يتابع المشرفون على البرنامج تحديد أهدافه من خلال مؤشرات أداء محددة، ويتخذون الإجراءات اللازمة لتحسينها.	√			مستوفى
٥	يتم مراجعة رسالة البرنامج وأهدافه بشكل دوري، بالاعتماد على مشاركة المستفيدين، ويتم تطويرها استنادا الى ذلك.		√		يحتاج الى تحسين جزئي

ادلة العنصر الأول:

١-محضر اجتماع مجلس الكلية يتضمن الرؤية والرسالة والأهداف.

٢-استبيانات للطلبة لغرض الوقوف على نتائج التقييم الداخلي.

٣-محضر مجلس الكلية يتضمن تقييم نتائج الاستبيانات.

العنصر الثاني: حوكمة كلية القانون

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	مجلس الكلية واللجان العلمية تكون مسؤولة عن تنفيذ وإدارة برنامج التعليم القانوني لكلية القانون بما في ذلك المناهج الدراسية وطرائق التدريس والتقييم وسياسات وإجراءات القبول والمعايير الأكاديمية.	√			مستوفى
٢	تتولى عمادة الكلية مسؤولية اختيار أعضاء هيئة التدريس والاحتفاظ بهم وترقيتهم وتثبيتهم.	√			مستوفى
٣	يتولى مجلس الكلية تحديد السياسة التعليمية.	√			مستوفى
٤	توافر سياسة تعليمية متوافقة مع القانون الوطني.	√			مستوفى
٥	تعتمد كلية القانون المعايير الاكاديمية السليمة ونشرها والالتزام بها، بما في ذلك تلك الخاصة بالحضور المنتظم للمحاضرات، وحسن السيرة والسلوك، والنزاهة الأكاديمية ومتطلبات التخرج، والفصل من الدراسة.	√			مستوفى

٦	يوجد موقع إلكتروني للكلية يتضمن المعلومات التالية: (١) بيانات القبول؛ (٢) الرسوم الدراسية وتكاليف المعيشة والمساعدات المالية؛ (٣) المنح الدراسية المشروطة؛ (٤) بيانات التسجيل، بما في ذلك التسجيل الأكاديمي الجديد والنقل؛ (٥) عدد أعضاء هيئة التدريس المتفرغين وغير المتفرغين وأمناء المكتبات المحترفين والإداريين؛ (٦) احجام الصفوف الدراسية لمقررات السنة الأولى والصفوف العليا؛ عدد الندوات والمناهج الدراسية المتاحة (٧) نتائج التوظيف.	√			مستوفى
٧	تنشر الكلية على موقعها الإلكتروني، بطريقة مقروءة وشاملة، عن المعلومات التالية على أساس حالي. (١) وصف البرنامج الأكاديمي والتقويم الأكاديمي والمتطلبات الأكاديمية؛ و (٢) السياسات المتعلقة بمعادلة الوحدات (المقاصة العلمية) الدراسية المكتسبة في مؤسسة أخرى للتعليم العالي. يجب أن تتضمن سياسات معادلة الوحدات الدراسية في كلية القانون.	√			مستوفى
٨	تحتفظ كلية القانون بمكتبة قانونية تقوم بما يلي: (١) توفر الدعم من خلال الخبرة		√		بحاجة الى تحسين جزئي

	والموارد والخدمات الكافية لتمكين كلية القانون من تنفيذ برنامجها للتعليم القانوني، وإنجاز مهمتها، ودعم المنح الدراسية والبحوث؛ (٢) تطور وتحافظ على علاقة مباشرة ومستنيرة ومتجاوبة مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة وإدارة الكلية؛ (٣) العمل مع عمادة الكلية، والمشاركة في عملية تخطيط وتقييم منتظمة، بما في ذلك تقييم فعالية المكتبة في تحقيق رسالتها وتحقيق أهدافها المحددة؛ و (٤) متابعة التطورات التكنولوجية وغيرها من التطورات التي تؤثر على دعم المكتبة لبرنامج التعليم القانوني في الكلية وتطبيقها.				
٩	توفر الكلية على أساس ثابت موارد مالية كافية لمكتبة القانون لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها في دعم الكلية وتحقيق أهدافها المحددة.		√		بحاجة الى تحسين جزئي

ادلة العنصر الثاني:

١-الهيكل التنظيمي للكلية مصادق عليه من قبل مجلس الكلية.

٢-وصف البرنامج.

٣-محاضر اجتماعات مجلس الكلية.

٤-محضر اجتماع مجلس الكلية يتضمن سياسة مكافحة الفساد.

العنصر الثالث: عدم التمييز وتكافؤ الفرص

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	عدم التمييز وتكافؤ الفرص في التعليم القانوني، المساواة في التعليم، وقبول الطلبة يتم على أساس مبادئ الكلية الراسخة القائمة على تكافؤ الفرص وعدم التمييز على أساس العرق واللون والدين والأصل القومي والجنس.	√			مستوفى

أدلة العنصر الثالث:

ان القبول في الكلية يتم بحسب ما تفرزه المنظومة الالكترونية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ولا يوجد قبول خارج هذه المنظومة في كل من الدراستين الصباحية والمسائية.

العنصر الرابع: التنوع والشمول

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	الالتزام بالتنوع والشمول من خلال توفير الفرص لدراسة القانون والتهيئة الممارسة المهن القانونية للفئات كافة، سيما الأقليات العرقية والإثنية، والالتزام بوجود هيئة طلابية متنوعة فيما يتعلق بالجنس والعرق والدين.	√			مستوفى
٢	وجود هيئة طلابية متنوعة الفئات من ناحية العرق والجنس والدين.	√			مستوفى
٣	على كلية القانون الالتزام بالتنوع والشمول من خلال وجود أعضاء هيئة تدريس وموظفين متنوعين	√			مستوفى

	فيما يتعلق بالجنس والعرق والدين.				

ادلة العنصر الرابع:

١-أوامر جامعية بتعيين التدريسيين.

٢-أوامر جامعية بتغيير اللقب العلمي لبعض التدريسيين.

٣-أمر اداري بقبول طلبة المرحلة الأولى للدراستين الصباحية والمسائية.

العنصر الخامس: الخدمات الخاصة للطلبة المقبولين ذوي الهمم (ذوي الاحتياجات الخاصة)

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	يتطلب ضمان تكافؤ الفرص للأفراد المقبولين ذوي الإعاقة (ذوي الهمم) من الكلية تزويد هؤلاء الطلبة بتسهيلات معقولة تتفق مع القانون المعمول به، على النحو الذي يقتضيه المعيار.	√			مستوفى
٢	تتبنى كلية القانون والسياسات والإجراءات المكتوبة لتقييم والتعامل مع طلبات الخدمات الخاصة المقدمة من الطلبة المقبولين ذوي الإعاقة (ذوي الهمم) وتقوم باعتمادها ونشرها.	√			مستوفى

ادلة العنصر الخامس:

١-أمر اداري خاص بمراعاة ظروف الطلبة ذوي الهمم في حال وجودهم من حيث توفير التسهيلات اللازمة وتخصيص القاعات الارضية لمراحلهم.

المعيار الثاني: برنامج التعليم القانوني

العنصر الأول: أهداف برنامج التعليم القانوني

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تحافظ كلية القانون على برنامج متطور للتعليم القانوني يعد طلابها للقبول بعد التخرج والمشاركة الفعالة والأخلاقية والمسؤولة كأعضاء في مهنة المحاماة.	√			مستوفى
٢	تقوم كلية القانون بإنشاء ونشر نتائج التعلم.	√			مستوفى
٣	تحديد الاهداف التعليمية لبرنامج التعليم القانوني والمهارات والمعرفة التي يهدف لتطويرها لدى الطلاب على ان تكون هذه الاهداف محددة وقابلة للقياس ومتوافقة مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع.	√			مستوفى

أدلة العنصر الأول:

١-أمر اداري يتضمن اهداف برنامج التعليم القانوني.

٢-محضر لاحد اجتماعات مجلس الكلية يتضمن المصادقة على الأهداف وتأكيدها.

العنصر الثاني: مخرجات التعلم

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	معرفة القانون الموضوعي والقانون الإجرائي وفهمه.	√			مستوفى

٢	التحليل والاستدلال القانونيان، والبحث القانوني، وحل المشاكل، والتخاطب الكتابي والشفوي في السياق القانوني.	√			مستوفى
٣	ممارسة المسؤوليات المهنية والأخلاقية السليمة تجاه العملاء والنظام القانوني.	√			مستوفى
٤	المهارات المهنية الأخرى اللازمة للمشاركة الكفؤة والأخلاقية كعضو في مهنة المحاماة.	√			مستوفى
٥	يحدد البرنامج بدقة مخرجات التعلم المستهدفة، وبما يتوافق مع رسالته ويتناسب مع خصائص الخريجين، ويتم اعتمادها واعلانها، ويتم مراجعتها بشكل دوري.	√			مستوفى
٦	تتوافق مخرجات التعلم مع المعايير التخصصية ومتطلبات سوق العمل. تهدف هذه المخرجات الى تمكين الخريجين من اكتساب المؤهلات القانونية اللازمة للعمل في البيئة المحلية.	√			مستوفى
٧	يتبع البرنامج اليات وادوات مناسبة لقياس نواتج التعلم والتحقق من استيفائها وفقا لمستويات اداء وخطط تقييم محددة.	√			مستوفى

أدلة العنصر الثاني:

١-استبيانات موجهة الى عدد من السادة القضاة في محافظة البصرة لتقييم جودة مخرجات كلية القانون من الطلبة المتدربين والمحامين الممارسين للمهنة.

٢-الكتب الموجهة الى السادة القضاة المتضمنة طلب التقييم.

٣-امر اداري يتضمن نتيجة الاستبيانات ومعالجة الملاحظات.

٤-مفردات السلوك المهني لمهنة المحاماة التي تدرس ضمن مادة المرافعات المدنية.

العنصر الثالث: المنهج الدراسي

تقوم كلية القانون بتقديم منهج يتطلب من كل طالب اكمال ما يلي على الأقل وبشكل مرض:

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	مقرر تعليمي واحد لا يقل عن ساعتين معتمدتين في المسؤولية المهنية يتضمن تعليمات جوهرية في قواعد السلوك المهني وقيم ومسؤوليات مهنة المحاماة وأعضائها.	√			مستوفى
٢	الخبرة الكتابية في اعداد التقارير القانونية وتليها خبرات كتابية لإعداد اللوائح والعرائض، وكلاهما تحت إشراف أعضاء هيئة التدريس.	√			مستوفى
٣	دروس عملية على مدى سنوات الدراسة على شكل محاكم افتراضية محاكاة أو عيادة قانونية.	√			مستوفى
٤	توفر كلية القانون فرصا كبيرة للطلاب من أجل مشاركة الطلبة في الخدمات القانونية المجانية، بما في ذلك أنشطة الخدمة العامة المتعلقة بالقانون والعيادات القانونية.	√			مستوفى
٥	تهدف الخطة الدراسية الى تحقيق اهداف برنامج التعلم القانوني وتطوير نتائجه التعليمية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، ويتم مراجعة المنهاج الدراسي بشكل دوري لضمان تحقيق التطورات الحديثة.	√			مستوفى
٦	ان تضمن الخطة الدراسية التوازن بين المتطلبات العامة ومتطلبات	√			مستوفى

	التخصص وتجمع بين النواحي النظرية والتطبيقية.				
٧	مراعاة استخدام المنهجيات البحثية الحديثة في مجال البحث القانوني.	√			مستوفى
٨	تعزيز الدراسة التطبيقية والتحليلية والنقدية، فضلا عن المقارنة وفقا للمعايير العالمية المناظرة للبحث القانوني.	√			مستوفى
٩	تضمين مقرر تعليمي واحد لدراسة القوانين المقارنة بما يشمل المناهج القانونية الانكلوسكسونية واللاتينية والجرمانية والصينية.		√		يحتاج الى تحسين جزئي
١٠	يتم التركيز على فعاليات التدريب الصيفي والعيادات القانونية والمحاكم الافتراضية، وضمان الالتزام بها والاشراف عليها كدروس ميدانية، كما يتم مراقبة الالتزام بالمهام الموكلة لأعضاء الهيئة التدريسية وفقا لآليات محددة.	√			مستوفى

ادلة العنصر الثالث:

١-أمر اداري بتقسيم المواد الدراسية وتكليف التدريسيين.

٢-اوامر ادارية بتشكيل لجان امتحانات مادة المحكمة الافتراضية.

٣-اوامر ادارية بتكليف التدريسيين بمتابعة التدريب الصيفي.

٤-تقارير التدريسيين المكلفين بمتابعة التدريب الصيفي.

٥-عمل بوستر من قبل الطلبة يتضمن ضرورة مكافحة التسول.

٦-مطالعة بتشكيل فريق تطوعي من (١٠) طلاب بالتساوي بين الجنسين حسب طلب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٧-نماذج من تقارير الطلبة التي يقدمونها للتدريسيين.

٨-امر اداري باستحداث مادة المحكمة الافتراضية.

٩- مفردات السلوك المهني لمهنة المحاماة التي تدرس ضمن مادة المرافعات المدنية.

١٠-تقارير الزيارات العلمية التي قام بها الطلبة لبعض الجهات برفقة التدريسيين.

العنصر الرابع: الارشاد والدعم الأكاديمي

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقديم جلسات توجيه دورية للطلاب للتحدث حول اختيار المسار الأكاديمي وفهم الفرص المهنية، وتحديد أهداف الدراسة.	√			مستوفى
٢	تقديم جلسات توجيه وظيفي بتوفير الدعم في اتخاذ القرارات المتعلقة بمسارات مهنية مستقبلية والاستعداد للتوظيف.	√			مستوفى

ادلة العنصر الرابع:

١-محاضر تتضمن توجيه طلبة المرحلة الرابعة واعدادهم لمواجهة الحياة المهنية.

٢-محضر مجلس الكلية يتضمن تقييم اجراءات توجيه الطلبة لمواجهة الحياة المهنية.

العنصر الخامس: تقييم الطالبة

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تستخدم كلية القانون طرق التقييم التدريجي عبر المراحل الدراسية والختامي في مناهجها الدراسية لقياس وتحسين تعلم الطلبة وتقديم ملاحظات ذات مغزى للطلاب.	√			مستوفى

٢	تقديم اختبارات وامتحانات منتظمة لقياس فهم الطلاب للمواضيع والمفاهيم القانونية.	√			مستوفى
٣	تقييم المشاركة الفعالة في الفصول الدراسية، والنقاشات الجماعية، وورش العمل وأثناء تدريبهم العملي في المحكمة أو المحكمة الافتراضية أو العيادة القانونية.	√			مستوفى
٤	استخدام تقنيات التقييم الابتكارية للمشاريع الرائدة المقدمة من الطلبة ضمن منافسات ومسابقات علمية.	√			مستوفى

أدلة العنصر الخامس:

١-اوامر ادارية بتنظيم مسابقات للطلبة مع توجيه كتب شكر للطلبة الفائزين والاساتذة القائمين على تنظيم المسابقات.

٢-محضر مجلس الكلية يتضمن آلية تقييم الطلبة عبر المراحل الدراسية.

٣-كتاب ترشيح الطلبة الاوائل للمشاركة بجائزة الابداع التي تنظمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٤-كتب عدم ممانعة من جامعة البصرة لقيام المحاضرين بالقاء محاضرات في كلية القانون.

العنصر السادس: ضمان جودة البرنامج

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	وجود سياسة واضحة وموثقة لضمان جودة برنامج التعليم القانوني في الكلية، وتحدد هذه السياسة المسؤوليات والاجراءات المتبعة لضمان التقييم والتحسين المستمر للبرنامج.	√			مستوفى
٢	وضوح المعايير والمقاييس التي يتم استخدامها لتقييم جودة برنامج التعليم القانوني، على ان تكون هذه	√			مستوفى

	المعايير محددة ومتوافقة مع متطلبات وتوجهات النقابات ومتطلبات سوق العمل.				
٣	يقوم البرنامج بتحليل مؤشرات الاداء الرئيسة وبيانات التقويم سنويا ويستفاد منها في عمليات التخطيط والتطوير واتخاذ القرارات.	√			مستوفى
٤	وجود اليات داخلية لضمان جودة برنامج التعليم القانوني، مثل عمليات التقييم الذاتي والمراجعة الداخلية وتحليل البيانات وتقييم الاداء.	√			مستوفى
٥	وجود عملية دورية لمراجعة مناهج وموارد برنامج التعليم القانوني، يتم تقييم التحديثات المستمرة للمناهج وموارد التعليم للتأكد من مواكبتها للتطورات القانونية واحتياجات سوق العمل.	√			مستوفى
٦	تشارك هيئة التدريس والموظفون والطلبة في عمليات التخطيط وضمان الجودة وصنع القرار.	√			مستوفى
٧	مشاركة اصحاب المصلحة: اجراء استطلاعات واستشارات لأصحاب المصلحة المختلفين، مثل القضاة ونقابة المحامين وخريجي البرنامج، للحصول على آراءهم حول جودة برنامج التعليم القانوني وتحسينه.		√		يحتاج الى تحسين جزئي
٨	ان يضم البرنامج العدد الكافي من اعضاء هيئة التدريس وبألقاب علمية عالية ومن كليات قانون مختلفة لدعم التدريس المقارن وفي جميع المراحل الدراسية، وتطبق	√			مستوفى

	اليات صارمة للتحقق من هذا الامر.				

أدلة العنصر السادس:

١-مطالعات التدريسيين بشأن تحديد جودة البرنامج التعليمي.

٢-مطالعات التدريسيين بشأن تحليل احتياجات سوق العمل.

٣-مجموعة استبيانات موجهة الى عدد من السادة القضاة والمحامين.

٤-امر اداري بتدقيق المناهج القانونية للتأكد من خلوها مما يمجد النظام السابق.

٥-عقد حلقة نقاشية بعنوان (الاشكالات العملية في قانون المرافعات المدنية).

المعيار الثالث: أعضاء الهيئة التدريسية

العنصر الأول: أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	لدى كلية القانون هيئة تدريس تمكن مؤهلاتها وخبرتها الكلية من العمل وفقا للمعايير وتنفيذ برنامج التعليم القانوني الخاص بها بما يتناسب واعداد الطلبة.	√			مستوفى
٢	تمتلك الهيئة التدريسية درجة عالية من الكفاءة، كما يتضح من المؤهل الأكاديمي، والخبرة في التدريس أو الممارسة، وفعالية التدريس، والمنح الدراسية.	√			مستوفى
٣	تشمل هيئة التدريس اعضاء مهنيين ذوي خبرة ومهارة عملية في مجال البرنامج، بما في ذلك القضاة	√			مستوفى

	المتقاعدين والمحامين.				
٤	تشارك هيئة التدريس ايضا في انشطة العيادة القانونية والشراكة المجتمعية وتعتبر مشاركتهم في هذه الانشطة أحد معايير تقييم ادائهم.		√		يحتاج الى تحسين جزئي
٥	يشارك اعضاء هيئة التدريس بفاعلية في الانشطة الاكاديمية والبحثية والانتاج العلمي، وتعد مشاركتهم في هذه الانشطة أحد معايير تقييم ادائهم.	√			مستوفى
٦	يتم تقييم اداء هيئة التدريس بانتظام وفقا المعايير محددة ومعلنة، وتقدم لهم التغذية الراجعة، ويستفاد من النتائج لتحسين الأداء.	√			مستوفى
٧	يتلقى اعضاء هيئة التدريس برامج في التطوير المهني والأكاديمي وفقا لخطة تلبي احتياجاتهم وتسهم في تطوير ادائهم.	√			مستوفى
٨	يتيح البرنامج تبادل الافكار وتقييم عملية التدريس الفعالة في كلية القانون ويتم ذلك بشكل دوري، ويشارك القضاة والمحامين والحقوقيين في هذه النقاشات.	√			مستوفى
٩	تتوافر لدى كلية القانون سياسة ثابتة ومعلنة تتعلق بالحرية الاكاديمية وحرية النقد للبرنامج، وتشمل التقييم السنوي الالكتروني لإدارة الكلية العليا والكادر التدريسي.	√			مستوفى
١٠	يتضمن البرنامج اليات لاختيار وتكريم الاستاذ المتميز وفقا لمعايير محددة مسبقا وتشمل جميع	√			مستوفى

	النشاطات التي يقوم بها خلال العام الدراسي.				

أدلة العنصر الأول:

١-أمر اداري بتشكيل لجنة مركزية للتعيين واجراء المقابلات مع المتقدمين للتعيين.

٢-اوامر جامعية تتضمن منح مكافآت مالية عن البحوث المنشورة.

٣-دراسات مجتمعية قام بها السادة التدريسيون.

٤-ترشيح تدريسيين للمشاركة في دورة طرائق التدريس المقامة في جامعة البصرة.

٥-اقامة دورات تخصصية القى فيها تدريسيو الكلية محاضرات للمستفيدين.

العنصر الثاني: الدور التعليمي لأعضاء هيئة التدريس

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تكفل كلية القانون التدريس الفعال القائم على الاسس النظرية والعملية المتطورة وبمشاركة من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس.	√			مستوفى

أدلة العنصر الثاني:

١-الأمر الاداري بتكليف التدريسيين بتدريس المواد العلمية.

٢-مفردات المناهج الدراسية المعدة من قبل التدريسيين.

العنصر الثالث: مسؤوليات هيئة التدريس

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقوم كلية القانون باعتماد السياسات المكتوبة ونشرها والالتزام بها فيما	√			مستوفى

	يتعلق بمسؤوليات أعضاء هيئة التدريس، وينبغي أن تتطلب السياسات ايفاء هيئة التدريس المتفرغة بهذه المسؤوليات الأساسية كهيئة تعليمية مسؤولة عن تنفيذ البرنامج.				
٢	التدريس، والتحضير للفصول الدراسية والتواجد للتشاور مع الطلبة حول تلك الفصول، وتقييم أداء الطلبة في تلك الفصول، والبقاء على اطلاع دائم بالمواد التي يتم تدريسها.	√			مستوفى
٣	المشاركة في الإرشاد الأكاديمي، وخلق جو يمكن للطلبة وأعضاء هيئة التدريس التعبير عن الآراء وتبادل الأفكار، وتقييم تعلم الطلبة في الكلية.	√			مستوفى
٤	اشراك أعضاء هيئة التدريس في المنح الدراسية، على النحو المخطط لتطوير هيئة التدريس.	√			مستوفى
٥	خدمة الكلية والمجتمع الجامعي، بما في ذلك المشاركة في إدارة الكلية، وتطوير المناهج الدراسية، والمسؤوليات المؤسسية الأخرى الموضحة في المعايير.	√			مستوفى
٦	خدمة المهنة، بما في ذلك العمل مع القضاة والمحامين الممارسين لتحسين المهنة.	√			مستوفى
٧	خدمة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في الأنشطة المجانية.	√			مستوفى
٨	تقوم كلية القانون بتقييم دوري لمدى اضطلاع أعضاء هيئة التدريس بمسؤولياتها الأساسية	√			مستوفى

	بموجب سياسات الكلية ومساهمات كل عضو هيئة تدريس متفرغ للوفاء بالمسؤوليات الأساسية لأعضاء هيئة التدريس.				

أدلة العنصر الثالث:

١-أمر اداري يتضمن تقسيم المهام والواجبات على التدريسيين.

٢-امر اداري يتضمن تكليف التدريسيين بمهمة الارشاد التربوي.

٣-عدد من مطالعات التدريسيين المكلفين بالإرشاد التربوي.

٤-امر اداري بتكليف اعضاء مجلس الكلية.

٥-عدد من كتب الشكر الموجهة الى السادة القضاة عن القائهم محاضرات عملية للطلبة.

٦-تقرير زيارة الى مستشفى الطفل التخصصي في البصرة مع التبرع للمرضى الراقدين بصحبة مجموعة من الطلبة.

٧-اوامر ادارية باحتساب شهادات الدكتوراه لعدد من اعضاء الهيئة التدريسية.

العنصر الرابع: البيئة المهنية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	لدى كلية القانون سياسة ثابتة ومعلنة فيما يتعلق بالحرية والمشاركة الأكاديمية.	√			مستوفى
٢	توفر كلية القانون لأعضاء هيئة التدريس شكلا من أشكال الاستقرار الوظيفي سواء التعيين أو العقود لفترات زمنية معقولة. ومع ذلك، لا يمنع هذا المعيار عددا محدودا من التعيينات الثابتة قصيرة الأجل في برنامج عملي محدود المدة.	√			مستوفى

٣	تعزز كلية القانون تكافؤ الفرص والمنافسة بين أعضاء هيئة التدريس والموظفين والحفاظ عليه، والتمييز يكون على أساس المنافسة وجودة النتاج العلمي والمعرفي.	√			مستوفى

ادلة العنصر الرابع:

١-أمر اداري يكرس الحرية الاكاديمية.

٢-أوامر جامعية وادارية بتعيين التدريسيين وتكليف المحاضرين.

٣-عدد من كتب الشكر الموجهة للتدريسيين.

المعيار الرابع: القبول وخدمات الطلبة

العنصر الأول: القبول

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	توجد سياسة قبول واضحة ومعلنة تتوافق مع أهداف التعليم القانوني، وعلى كلية القانون اعتماد ونشر والالتزام بسياسات وممارسات القبول السليمة بما يتوافق مع المعايير ومهمتها وأهداف برنامج التعليم القانوني الخاص بها.	√			مستوفى
٢	يتم تطبيق البرنامج مع معايير وشروط معتمدة ومعلنة لقبول الطلاب وتسجيلهم وتخرجهم، بالإضافة إلى الانتقال إلى البرنامج ومعادلة المعرفة السابقة للطلاب، بما يتوافق مع طبيعة البرنامج.	√			مستوفى

٣	يقدم البرنامج للطلاب المعلومات الأساسية مثل متطلبات الدراسة والخدمات المتاحة والرسوم الدراسية (بالنسبة للدراسة الموازية او المسائية) وسياسات استرداد الرسوم الدراسية.	√			مستوفى
٤	يوفر البرنامج خدمات فعالة للإرشاد والتوجيه الأكاديمي والمهني والنفسي والاجتماعي للطلاب، وذلك من خلال فريق مؤهل وكاف.	√			مستوفى
٥	تطبق اليات مناسبة لتحديد الطلاب الموهوبين والمبدعين والمتفوقين والمتعثرين في البرنامج، وتوفر برامج مناسبة لدعم ومساندة كل فئة من هؤلاء الطلاب.	√			مستوفى
٦	يوفر البرنامج أنشطة خارجية للطلاب في مجالات متنوعة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم، ويتخذ البرنامج الإجراءات المناسبة لدعم وتشجيع مشاركتهم في هذه الأنشطة.	√			مستوفى
٧	توفير فرص متكافئة للطلبة للتسجيل ضمن برنامج التعليم القانوني تراعي العرق، والجنس، واللون، والدين.	√			مستوفى
٨	يعتمد البرنامج الية فعالة للتواصل مع الخريجين واشراكهم في فعالياته وانشطته، بالإضافة إلى استطلاع آرائهم والاستفادة من خبراتهم، وتقديم الدعم المناسب لهم، كما يوفر قواعد بيانات محدثة وشاملة عنهم.		√		يحتاج الى تحسين جزئي

٩	تقوم كلية القانون باعتماد ونشر والالتزام بسياسات الإجراءات القانونية الواجبة المكتوبة فيما يتعلق باتخاذ أي إجراء يؤثر سلباً على الوضع الجيد للطالب أو التخرج.	√			مستوفى
١٠	تضمن كلية القانون التي توفر أكثر من خيار تسجيل أو جدولة أن جميع الطلاب لديهم فرص متكافئة بشكل معقول للتسجيل في برنامج التعليم القانوني بكلية القانون، والمقررات التي يدرسها أعضاء هيئة التدريس بدوام كامل وخدمات الطلاب، والبرامج المشتركة للمناهج الدراسية، والمزايا التعليمية الأخرى. الفرص المتطابقة ليست مطلوبة.	√			مستوفى
١١	تطبق اليات فعالة لتقييم كفاية وجودة الخدمات المقدمة للطلاب وقياس رضاهم عنها، ويتم استخدام النتائج المتحصلة في عملية التحسين والتطوير.	√			مستوفى
١٢	تقوم الكلية بتزويد جميع طلابها، بغض النظر عن خيار التسجيل أو الجدولة بخدمات الطلبة الأساسية، بما في ذلك الاحتفاظ بسجلات الطلبة الدقيقة والإرشاد الأكاديمي والمساعدات المالية واستشارات الديون، والإرشاد المهني لمساعدة الطلبة في اتخاذ خيارات مهنية سليمة والحصول على عمل. إذا لم تقدم الكلية هذه الخدمات الطلابية مباشرة، فعليها أن تثبت أن طلبتها يتمتعون بوصول معقول إلى هذه الخدمات من الجامعة التي هي جزء	√			مستوفى

	منها أو من مصادر أخرى.				

أدلة العنصر الأول:

١-ضوابط القبول المعدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢-أمر اداري يتضمن منع نشر بيانات الطلبة ودرجاتهم في وسائل التواصل الاجتماعي.

٣-نماذج من استبيانات الطلبة.

٤-التعليمات الامتحانية التي تنشر للطلبة مع اعلان كل جدول امتحانات والتي تتضمن الملاحظات التي يجب التقيد بها من قبل الطلبة.

العنصر الثاني: مؤهلات القبول

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقوم الكلية بتضمين مؤهلات القبول في شروط القبول ونشرها الموقع الإلكتروني.	√			مستوفى
٢	تتخذ كلية القانون خطوات إضافية لإعلام الطلبة في حال وجود متطلبات أخرى للتفاضل.	√			مستوفى

أدلة العنصر الثاني:

١-ضوابط القبول المعدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢-اعلانات الجامعة المتضمنة ضوابط وشروط القبول.

العنصر الثالث: الافصاحات المطلوبة

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	

١	تكون جميع المعلومات التي تبلغ عنها الكلية أو تنشرها أو توزعها كاملة ودقيقة وغير مظللة. على كلية القانون بذل العناية الواجبة في الحصول على هذه المعلومات والتحقق منها. قد تؤدي انتهاكات هذه الالتزامات إلى عقوبات من القواعد الإجرائية للموافقة على كليات القانون.	√			مستوفى
٢	تتضمن سياسات معادلة الوحدات الدراسية في كلية القانون، كحد أدنى: (١) بيان بالمعايير التي وضعتها الكلية فيما يتعلق بتحويل الوحدات الدراسية المكتسبة في مؤسسة أخرى؛ و (٢) قائمة بالمؤسسات، إن وجدت، التي أبرمت معها كلية القانون اتفاقية تتعلق بالتوظيف.	√			مستوفى
٣	تقوم الكلية بتوزيع البيانات المطلوبة على جميع المتقدمين الذين يتم تقديم منح دراسية مشروطة لهم في وقت تمديد عرض المنح الدراسية.	√			مستوفى
٤	إذا كشفت الكلية علناً عن وضعها ككلية قانون يوافق عليها المجلس، فعليها ان تفعل ذلك بدقة في الشكل والطريقة التي يوافق عليها المجلس.	√			مستوفى

أدلة العنصر الثالث:

١-ضوابط قبول الطلبة المعدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢-اعلانات الجامعة بشأن ضوابط وشروط القبول.

٣-كتاب من رئاسة الجامعة يتضمن اسماء الطلبة المشمولين بتخفيض الاجور وفق قانون الرعاية الاجتماعية.

العنصر الرابع: شكاوى الطلبة التي تنطوي على الامتثال للمعايير

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقوم الكلية بوضع ونشر والامتثال لسياسات معالجة شكاوى الطلبة.	√			مستوفى
٢	تحتفظ كلية القانون بسجل لشكاوى الطلبة المقدمة خلال فترة الاعتماد الأخيرة. على أن يتضمن السجل تسوية الشكاوى.		√		يحتاج الى تحسين جزئي

أدلة العنصر الرابع:

١-أمر اداري يوضح آلية الشكاوى وتشكيل لجنة لمتابعتها.

٢-أمر اداري يوضح حق الطلبة في الاعتراض على قرارات قبول الشكوى او رفضها او توجيه العقوبات الانضباطية.

المعيار الخامس: المكتبات وموارد المعلومات

العنصر الأول: الإدارة

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تتمتع كلية القانون باستقلال إداري كاف لتوجيه نمو وتطور مكتبة القانون والتحكم في استخدام مواردها.		√		يحتاج الى تحسين جزئي
٢	يحدد مدير المكتبة القانونية والعميد سياسة المكتبة بالتشاور مع الكلية.		√		يحتاج الى تحسين جزئي

٣	مدير المكتبة القانونية والعميد مسؤولان عن اختيار الموظفين واستبقائهم، وتوفير خدمات المكتبة، وتطوير المصادر وصيانتها.			√	يحتاج الى تحسين كامل
٤	تحدد ميزانية مكتبة القانون كجزء من ميزانية كلية القانون وتدار بنفس الطريقة التي تدار بها.			√	يحتاج الى تحسين كامل
٥	توفر المصادر القانونية اللازمة للبرنامج الدراسي، مثل المكتبة القانونية والمصادر الرقمية وقواعد البيانات القانونية المحدثة.		√		يحتاج الى تحسين جزئي
٦	تنوع المصادر المتاحة، بما في ذلك الكتب والمقالات العلمية والدوريات والتقارير والتشريعات القانونية المحلية والدولية، وتأكيد توفر هذه المصادر للطلاب واعضاء هيئة التدريس.	√			مستوفى
٧	تقديم خدمات التوجيه والمساعدة في البحث القانوني للطلاب واعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك تقديم النصح والتوجيه في استخدام المصادر المختلفة وتطوير مهارات البحث القانوني.	√			مستوفى
٨	توفير الوصول السهل والفعال الى المصادر الرقمية، بما في ذلك قواعد البيانات القانونية والارشيف القانوني الالكتروني، وتوفير التدريب على استخدامها.	√			مستوفى
٩	توفير مساحة ملائمة للمكتبة القانونية مع توفير البيئة الملائمة للدراسة والبحث بما في ذلك الاماكن الهادئة والمناطق		√		يحتاج الى تحسين جزئي

	للاجتماعات والدراسة الجماعية.				
١٠	تقييم الخدمات المكتبية ومصادر المعلومات بشكل دوري والاستماع الى اراء الطلاب واعضاء هيئة التدريس حول جودة الخدمات والاقتراحات لتحسينها.	√			مستوفى
١١	تناسب عدد العاملين في المكتبة مع اعداد التدريسيين والطلبة بما يمكنهم من تقديم أفضل الخدمات المكتبية.			√	يحتاج الى تحسين كامل
١٢	تنوع الخدمات المكتبية المقدمة للطلبة والتدريسيين ومنتسبي الكلية بما يلبي احتياجات كل منهم.	√			مستوفى

أدلة العنصر الأول:

١-أمر جامعي يبين سياسة المكتبة.

٢-امر جامعي يبين الموارد المخصصة للمكتبة.

٣-امر جامعي يبين هيكلية العمل في المكتبة.

العنصر الثاني: الخدمات

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تقوم مكتبة القانون بتوفير النطاق والعمق المناسبين للخدمات المرجعية والتعليمية والببليوغرافية وغيرها من الخدمات لتلبية احتياجات برامج التدريس والمنح الدراسية والبحث والخدمات في كلية الحقوق.	√			مستوفى

٢	تشمل المجموعة الأساسية لمكتبة القانون ما يلي: (١) الأعمال الهامة اللازمة لدعم برامج كلية القانون؛ و (٢) تلك الأدوات اللازمة لتحديد المعلومات القانونية الأولية والثانوية وتحديث المعلومات القانونية الأولية.		√		يحتاج الى تحسين جزئي
٣	فضلا عن المجموعة الرئيسية من المصادر الأساسية، توفر المكتبة القانونية أيضا مجموعة مصادر من خلال التملك أو سهولة الاتاحة: (١) تلبي الاحتياجات البحثية لطلبة كلية القانون، وتلبي متطلبات مناهج كلية القانون، وتسهل تعليم طلبتها؛ (٢) تدعم التدريس والمنح الدراسية والبحث والمصالح الخدمية لأعضاء هيئة التدريس؛ (٣) تخدم أهداف التدريس والمنح الدراسية والبحث والخدمة الخاصة بكلية القانون؛ و (٤) كاملة وحديثة وبكمية كافية أو متاحة باستمرار لتلبية احتياجات أعضاء هيئة التدريس والطلبة.	√			مستوفى
٤	توفر المكتبة القانونية حيزا مناسبا ومعدات كافية للوصول إلى جميع المعلومات واستخدامها بأي شكل من الأشكال الممثلة في الفهارس.	√			مستوفى

أدلة العنصر الثاني:

١-تعليمات تبين استعمال الطلبة للمكتبة من حيث الاستعارة والمطالعة.

٢-أمر اداري يبين حماية الملكية الفكرية.

٣-استبيان معد من قبل المكتبة يبين اعداد المستخدمين واعداد الاستعارات.

٤-استبيانات بشأن تحديد رضا مستخدمي المكتبة.

المعيار السادس: المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات

العنصر الأول: الموارد المادية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	تتوفر لدى كلية القانون مرافق ومعدات وتكنولوجيا ودعم تقني يمكنها من العمل وفقًا للمعايير وتنفيذ برنامجها للتعليم القانوني.	√			مستوفى
٢	توفير المرافق الأكاديمية والمساحات المناسبة للتدريس والإدارة والبحث وكافة الانشطة العلمية في مجال القانون، بما في ذلك القاعات الدراسية المجهزة بالتقنيات اللازمة، وغرف الادارة والمختبرات القانونية، والمكتبات القانونية، والمساحات العامة للطلاب وغرف المحاضرات والاجتماعات بالإضافة إلى العيادة القانونية والمحكمة الافتراضية.	√			مستوفى
٣	توفير التجهيزات والمعدات اللازمة لدعم الأبحاث والدراسات في مجال القانون، ويشمل ذلك الوصول إلى قواعد البيانات القانونية الخاصة بالبحث القانوني، والموارد الأخرى التي تدعم الأبحاث القانونية.		√		يحتاج الى تحسين جزئي
٤	توفير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة لدعم العملية التعليمية والبحثية في الكلية، ويشمل ذلك توفير شبكة إنترنت عالية السرعة		√		يحتاج الى تحسين جزئي

	وأجهزة الكومبيوتر والبرمجيات اللازمة.				
٥	توفير خدمات التوجيه والدعم الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما في ذلك الاستشارة الأكاديمية والمساعدة في اختيار المقررات وتنظيم الجداول الدراسية والمشورة في مجالات البحث القانوني.	√			مستوفى
٦	ان تتوفر مرافق ومعدات تلبي جميع متطلبات الصحة والسلامة والراحة بما في ذلك المطعم واستراحة الطلبة والحدائق ودورات المياه.	√			مستوفى
٧	توفير بيئة آمنة وصحية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة المرافق ومعدات تطبيق إجراءات السلامة المناسبة.	√			مستوفى
٨	ان توفر كلية القانون إمكانية وصول وجلوس معقولة للأشخاص ذوي الهمم.	√			مستوفى
٩	تقييم دوري للبنية التحتية والتجهيزات المتاحة والاستماع إلى آراء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس حول جودة المرافق والمصادر وتحسينها وفقًا للاحتياجات الأكاديمية.	√			مستوفى

أدلة العنصر الأول:

١-أوامر جامعية وادارية تبين انشاء ابنية ومساحات خضراء.

٢-امر اداري يتضمن مكان مخصص للتدخين.

العنصر الثاني: العناصر المالية

ت	المؤشرات	توافر المؤشر			الملاحظات
		مطابق	مطابق جزئي	غير مطابق	
١	ضمان توفير التمويل المستدام للكلية وبرامجها الدراسية على المدى الطويل، يشمل ذلك توفير مصادر مالية مستدامة لتغطية تكاليف المحاضرات والبحث العلمي والبنية التحتية والخدمات الأكاديمية الأخرى.	√			مستوفى
٢	تكون الموارد المالية الحالية والمتوقعة المتاحة لكلية القانون كافية لكي تعمل وفقًا للمعايير ولتنفيذ برنامجها للتعليم القانوني.	√			مستوفى
٣	توجد خطة مالية وميزانية مستقلة للكلية لتنفيذ برامجها.			√	يحتاج الى تحسين كامل
٤	لا تمتثل كلية القانون للمعايير إذا كان وضعها المالي المتوقع له تأثير سلبي ومادي على قدرة الكلية في الامتثال للمعايير أو لتنفيذ برنامجها للتعليم القانوني.	√			مستوفى
٥	توجد خطة مالية بناءً على احتياجات الكلية لتنفيذ برنامجها الأكاديمي.		√		يحاج الى تحسين جزئي

أدلة العنصر الثاني:

١-احصائيات مالية عامة.

٢-اوامر جامعية بتخصيص مبالغ لغرض بناء الجامعة في موقعها الجديد.

٣-تقارير الرقابة المالية.

خطة التحسين والتطوير

بعد تنظيم تحليل SWAT واستخراج نتائجه، وبعد الوقوف على نقاط الضعف في البرنامج الخاص بكلية القانون، نبين فيما يأتي جدولا يتضمن خطة التحسين المطلوبة لكل معيار من المعايير الستة التي جرى التحليل في ضوء عناصرها ومؤشراتها. ويتضمن جدول خطة التحسين والتطوير إجراءات التحسين التي ستتخذها الكلية، مع بيان المدة الزمنية لإنجاز هذه الإجراءات، والجهة المكلفة بإنجازها.

جدول خطة التحسين والتطوير

المعيار	نقاط الضعف	اجراءات التحسين	مسؤولية التنفيذ	فترة التنفيذ
المعيار الاول: التنظيم والادارة	١-ان اشتراك الجهات المستفيدة وذات الصلة باختصاص الكلية ضعيفة لعدم استجابتها في اغلب الأحيان (العنصر الأول-المؤشر رقم ٥). ٢-ان المكتبة موحدة على مستوى الجامعة وغير مختصة بكلية القانون (العنصر الثاني-المؤشر رقم ٩).	١-مخاطبة دوائر الدولة والسادة القضاة والمحامين الذين لديهم ممارسة طويلة لبيان آرائهم وكيفية التعاون لتحسين البرنامج الأكاديمي لكلية القانون. ٢-العمل على تخصيص مكتبة مستقلة لكلية القانون في البناية الجديدة للجامعة.	عمادة الكلية ورئاسة القسم.	النصف الأول من السنة الدراسية ٢٠٢٦-٢٠٢٧
المعيار الثاني: برنامج التعليم القانوني	١-لا يوجد مقرر مستقل يتضمن المقارنة مع القوانين الجرمانية والصينية، وهذا بسبب التقيد التام بالمفردات والمناهج المبلغة الينا عن طريق الوزارة والمعدة من قبل لجنة عمداء كليات القانون في الجامعات العراقية. (العنصر الثالث-المؤشر رقم ٩) ٢-ان مشاركة أصحاب المصلحة قد تكون ضعيفة لعدم التجاوب السريع من قبلهم. (العنصر السادس-المؤشر رقم ٧)	١-العمل على اعداد مقرر مستقل يتضمن المقارنة العامة بين الشرائع اللاتينية والجرمانية والانكلوسكسونية والصينية وذلك من خلال التسهيلات التي يوفرها نظام بولونيا الذي تم طبيقه في كلية القانون اعتبارا من السنة الدراسية ٢٠٢٥-٢٠٢٦. ٢-العمل على التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة والتأكيد عليهم لغرض تحقيق التعاون المطلوب.	١-معاون العميد للشؤون العلمية. ٢-التعليم المستمر.	النصف الأول من السنة الدراسية ٢٠٢٦-٢٠٢٧
المعيار	لا توجد عيادة قانونية في	العمل على انشاء برنامج العيادة	معاون	النصف الأول

الثالث: أعضاء الهيئة التدريسية	الكلية بسبب ضعف الطلب على مثل هذه الخدمة. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٤)	القانونية في الكلية.	العميد للشؤون العلمية.	من السنة الدراسية ٢٠٢٦-٢٠٢٧
المعيار الرابع: القبول وخدمات الطلبة	١. ضعف توثيق الأنشطة والفعاليات التي تتم من خلال التواصل مع الخريجين. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٨) ٢. عدم وجود احصائية لأنواع الشكاوى الطلابية وعددها ونوع المعالجة ونسبها. (العنصر الرابع-المؤشر رقم ٢)	١-انشاء سجلات خاصة لتوثيق أنشطة التواصل التي تتم مع الخريجين. ٢-مراجعة سجل الشكاوى وتنظيم احصائيات دقيقة بأنواع الشكاوى ونوع معالجتها ونسب الشكاوى التي تتم معالجتها وتلك التي لا تعالج مع بيان الأسباب.	معاون العميد للشؤون الادارية والكادر التدريسي	النصف الأول من السنة الدراسية ٢٠٢٥-٢٠٢٦
المعيار الخامس: المكتبات وموارد المعلومات	١. ان المكتبة موحدة على مستوى الجامعة ولا توجد مكتبة مستقلة إداريا خاصة بكلية القانون. (العنصر الأول-المؤشر رقم ١) ٢.سياسة المكتبة تحدد من قبل الجامعة وليس الكلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٢) ٣. اختيار موظفي المكتبة يتم من قبل الجامعة وليس الكلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٣) ٤. ميزانية المكتبة تابعة للجامعة وليس للكلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٤) ٥-قلة المصادر الرقمية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٥) ٦-المساحة المتوفرة مشتركة لجميع الكليات ولا توجد مساحة خاصة لكلية القانون في المكتبة. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٩)	١-العمل على انشاء مكتبة مستقلة لكلية القانون في البناية الجديدة للجامعة. ٢-العمل على فصل تحديد سياسة المكتبة من الجامعة وجعلها في عهدة الكلية. ٣-الطلب من رئاسة الجامعة ان يكون اختيار موظفي المكتبة الخاصة بكلية القانون من قبل العمادة. ٤-الطلب من رئاسة الجامعة ان تكون ميزانية مكتبة كلية القانون مستقلة ومعدة من قبل العمادة. ٥-العمل على تزويد المكتبة بالمصادر الرقمية وخصوصا تهيئة روابط المواقع التي توفر الكتب والبحوث المتخصصة مجانا. ٦-التنسيق مع رئاسة الجامعة بشأن تحديد المساحة التي ستتاح لمكتبة كلية القانون بهدف جعلها مناسبة لأعداد الطلبة ومستخدمي المكتبة. ٧-التنسيق مع رئاسة الجامعة على توظيف عدد كاف من	معاون العميد للشؤون العلمية.	خلال السنة الدراسية ٢٠٢٦-٢٠٢٧

	٧-عدد العاملين في المكتبة يحدد مركزيا من قبل الجامعة ولا يؤخذ في الاعتبار تناسبه مع اعداد الطلبة والتدريسيين في كلية القانون خاصة. (العنصر الأول-المؤشر رقم ١٢)	العاملين في مكتبة كلية القانون.		
المعيار السادس: المرافق ومصادر التمويل والتجهيزات	١.هناك حاجة الى تزويد القاعات بالشاشات التفاعلية. (العنصر الأول-المؤشر رقم ٤) ٢.لا توجد خطة مالية وموازنة للكلية مستقلة عن موازنة الجامعة. (العنصر الثاني-المؤشر رقم ٣) ٣. لا توجد خطة مالية مستقلة معدة بناء على احتياجات الكلية لتنفيذ برنامجها الأكاديمي، لكن هذا يؤخذ في الاعتبار عند وضع اللائحة المالية الموحدة للجامعة. (العنصر الثاني-المؤشر رقم ٥)	١-الطلب من رئاسة الجامعة تزويد القاعات الدراسية بالشاشات التفاعلية مع المستلزمات الأخرى. ٢-التشاور مع رئاسة الجامعة لغرض فصل موازنة كلية القانون وجعلها في باب مستقل. ٣-التنسيق مع رئاسة الجامعة على اعداد خطة مالية مستقلة لكلية القانون تبنى على أساس احتياجات الكلية لتنفيذ البرنامج الأكاديمي.	عمادة الكلية ومعاون العميد للشؤون الادارية	خلال السنة الدراسية ٢٠٢٦-٢٠٢٧

ملاحظات عامة

١-ان جامعة شط العرب من أعرق المؤسسات الأكاديمية الخاصة على مستوى العراق ومحافظة البصرة، حيث انها تأسست في سنة ١٩٩٣ وكان قسم القانون اول قسم فيها، وفي سنة ٢٠٢٤ تحولت كلية شط العرب الجامعة الى (جامعة شط العرب) وتحول قسم القانون الى (كلية القانون).

٣-ان حداثة التحول من مستوى (قسم) الى (كلية) ترك أثره على بعض مفردات التقرير، حيث ان متطلبات القسم تختلف عن متطلبات الكلية، ومع ذلك فقد سعت الكلية منذ تاريخ تحولها القريب الى العمل على تلبية اغلب المتطلبات.

٣-لقد كان هذا التقرير نتيجة تضافر جهود كبيرة من عمادة كلية القانون وهيئتها التدريسية، وقد بذلت اللجنة المكلفة بإعداد التقرير جهودا واضحة في سبيل اخراج العمل بصورة تنسجم مع ما حدده الدليل الاسترشادي الصادر عن المجلس الوطني لاعتماد برامج كليات القانون في العراق لسنة ٢٠٢٥.

٤-كان لرئاسة جامعة شط العرب دورا مساندا في تذليل العقبات وتقديم المشورة، وكذلك في تقديم جميع أوجه الدعم في سبيل الارتقاء بمستوى كلية القانون وتلبيتها لمعايير الاعتماد البرامجي.

٥-ان كلية القانون تتعهد بان نتائج التحليل الواردة في هذا التقرير مطابقة للواقع، وان خطة التحسين سوف تنجز بحسب ما هو مخطط لها وفي المدى الزمني المحدد.

٦-وأخيرا، نتمنى ان يكون عملنا في اعداد التقرير مرضيا وبعيدا عن المبالغات، وان نتمكن من تلبية جميع المعايير بجميع عنصرها ومؤشراتها في المستقبل.

والله ولي التوفيق